الرابطة السورية
لكرامة المواطن

SACD

تبدد الأمل بسوريا آمنة

استبيان شمل 3000 سوري حول العودة والانهيار الاجتماعي- الاقتصادي

حول الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD)

الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) هي تيار شعبي حقوقي، أسسها مواطنون ينتمون لمناطق سورية مختلفة لأجل خدمة الشـعب السـوري. وبما أن الرابطة تيار اجتماعي شـعبي، فإنه ليس لها ارتباطات سياسـية. تعمل على تعزيز وحماية وتأمين حقوق اللاجئين السوريين والنازحين أينما وجدوا.

تسـعى الرابطـة جاهـدة لتمثيل رؤية اللاجئيـن والنازحيـن وهمومهم ومتطلباتهـم، وضمان وصـول أصواتهم من خلال المناصرة وحشد التأييد اللازم، والتأثير على أهم السياسات الدولية والإقليمية وصناع القرار.

تجسـد الرابطة مختلف أطياف المواطنين السـوريين، بصـرف النظر عن بيئتهم الاجتماعية أو الدينيـة أو الجندرية. تكافح الرابطة لضمان حق العودة الآمنة والطوعية والكريمة لجميع اللاجئين والنازحين السـوريين، إلى جانب سـعيها لإقامة بيئة آمنة بصورة فعالة وفقاً لتعريف المهجرين السوريين أنفسهم.

إننا في الرابطة نقف ضد أي عودة إجبارية أو مبكرة للاجئين والنازحين. تؤمن الرابطة بأن وجود تيار اجتماعي شعبي من أجل عودة كريمة قائمة على الاعتراف بحقوق اللاجئين والنازحين بوصفهم مواطنين سوريين، يعتبر أمراً مركزياً بالنسبة لأي حل مستقبلي في سوريا.

إن الرابطة السورية لكرامة المواطن ليست منظمة مجتمع مدني، ولا منظمة غير حكومية (NGO)، وليست حزباً سياسياً: بل هي تيار شعبي.

فهرس المحتويات

01 **الملخص التنفيذي**

04 **أهم النتائج**

06 **المنهجية**

10 **الظروف الحالية**
10 مشكلات أمنية
12 المعتقلون
14 الحقوق المدنية
15 الظروف الاجتماعية والاقتصادية
17 إصلاح الخدمات العامة

19 **آراء حول العودة**
19 الشروط الأساسية للعودة
20 الهجرة والنزوح
20 نوايا العودة وتجاربها

21 **الإصلاح السياسي والدستوري**

23 **الخاتمة**

24 **التوصيات**

الملخص التنفيذي

لا يزال أكثر من نصف تعداد الشعب السوري قبل الحرب يعيشون في ظل ظروف النزوح داخل البلد وخارجه، إذ هنالك نحو 5.5 مليون لاجئ هاجروا خارج الحدود السورية، ويعيش أغلبهم في لبنان وتركيا ومصر والعراق والأردن، إلى جانب 7.2 مليون سوري آخرين نزحوا داخل البلد.

مـع ظهـور أزمة دوليـة جديدة وتحول الاهتمام العالمي والتمويل الإنسـاني الأساسـي لأماكن أخرى، أصبح بعض السياسـيين والمراقبين ينظرون إلى سـوريا بوصفها تمثل سـياقاً لما بعد النزاع، ويعود السـبب في ذلك بكل بسـاطة إلى أننا لم نعد نسمع عنها كثيراً. وصل النزاع إلى حالة شبه مجمدة، حيث أصبح النظام السوري يبذل جهوداً هائلة خلال السنوات القليلة الماضية، ومنها تلك الجهود التي بذلها من خلال الاسـتعراض الدوري الشـامل لسـوريا عام 2022 (UPR) لدى الأمم المتحدة،[1] ليصور نفسه كمنتصر عقب 13 عاماً من النزاع، وبذلك فإن سوريا أصبحت سياقاً "لما بعد النزاع"، حيث أصبح الآن بالإمكان البدء بالعمل الجاد من أجل إعادة البناء والعدالة الانتقالية والمصالحة.[2]

وحتى لو بدت المناطق التي يسـيطر عليها النظام بأنها قد وصلت ظاهرياً لمرحلة ما بعد النزاع، فإن سـلوك النظام لم يتغير، حتى في ظل الضغـط المسـتمر والمبادرات الإقليمية السـاعية للوصول إلى حالة تطبيع جزئي. اسـتفاد النظام بكل براعة مـن الزلزال المدمر الذي ضرب سـوريا وتركيا في شـباط، من عام 2023 ضمن مسـعى التطبيع مع المجتمع الدولي والدول الإقليمية، ولكن هذا التطبيع قد فشل بصورة جزئية، بسـبب عجز النظام وعدم رغبته في تأمين بيئة آمنة للسـوريين ولدول الجوار على حد سـواء. ولم تحدث عمليات عودة كبيرة في سوريا خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الانعدام الكامل لوجود تغير إيجابي في سلوك النظام.

وكأحد الجوانب، فإن الأسباب الأساسية للانتفاضة والنزاع لم تعالج. والأهم من ذلك هو أن السوريين مايزالون ينتظرون حلاً سياسياً يمكن أن يتمخض عنه إصلاحات حقيقية في سـوريا، إلى جانب تحقيقه لعملية انتقال سياسـية من شأنها إنهاء النظام السوري وأجهزته وسياساته الأمنية التي تتحمل مسؤولية أغلب حالات النزوح في زمن الحرب، فضلاً عن الاعتقالات العشوائية والإخفاء القسري للآلاف من الناس منذ عام 2011- حيث ما يزال 100 ألف منهم على الأقل مفقودين أو مجهولي المصير داخل شـبكة سـيئة السـمعة لمعتقلات النظام. كشـف اسـتطلاع سـابق للرابطة السـورية لكرامة المواطن، والذي تم فيه التركيز على الأمن والظروف المعيشية للنازحين السوريين، بأن الأسباب الأمنية كانت الدافع الأبرز لحالات النزوح منذ عام 2012 فصاعداً (وهذا السبب هو المسؤول عن 96% من حالات النزوح خلال الفترة الواقعة مـا بيـن عامي 2012-2018). إضافة لذلك، فإن أكثر من 80% من اللاجئين والنازحين عبروا عن رغبتهم بأن يشـهدوا تفكيك الأجهزة الأمنية للنظام وإصلاحها قبل أن يفكروا بالعودة إلى وطنهم.[3] سـيظل الوضع الأمني من أهم الأولويات بالنسـبة لجميع اللاجئين والنازحين وذلك جراء عدم معالجة الانتهاكات القديمة والمستمرة، وعدم عزل ومحاسبة مرتكبيها. وعلاوةً على ذلك، فإنه لابد من أن يشكل الفهم المنطقي والتفصيلي، المبني على كم وافر من المعلومات حول المخاطر والمخاوف التي يواجهها النازحون السوريون، حجر الزاوية في رسم السياسات الخاصة بسوريا والنزاع السوري، لكي يعبر عن تلك المخاوف الحقيقية بحد ذاتها.

---

1 البرنامج السوري للتطوير القانوني (SLDP) واتحاد نحن موجودون(We Exist)، مغالطات لا حقائق: دراسة قانونية نقدية للتقرير الوطني الذي قدمته الجمهورية العربية السورية في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2022، <https://weexist-sy.org/wp-content/uploads/Fallacies-not-Facts_EN.pdf> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

2 فيرونيكا بيلينتاني، "سردية نظام الأسد لما حدث بعد النزاع على الساحة الدولية"، معهد التحرير لسياسات الشرق الأدنى (TIMEP)، 10 أيار 2022، <https://timep.org/2022/05/10/the-assad-regimes-post-conflict-narrative-in-the-international-arena/> تم الاطلاع بتاريخ 27 آذار 2024.

لم يترجم الانخفاض الإجمالي في الأعمال العدائية العسكرية إلى بيئة آمنة وهادئة ومحايدة في سوريا، على الرغم من قيام حكومات أوروبية ببعض المحاولات لتصوير السياق السوري على أنه كذلك.[4] وعلى الرغم من أن المناطق التي يسيطر عليها النظام قد شهدت انخفاضاً في الأعمال العدائية العسكرية الشاملة منذ عام 2018، إلا أن المدنيين يتعرضون لقصف النظام والقوات الروسية على الدوام في شمال غربي البلاد، في حين كثرت المخاطر التي تهدد الحماية في المناطق التي يسيطر عليها النظام والمتمثلة بـ: الاعتقالات العشوائية والإخفاء القسري، والتجنيد العسكري الإجباري، والعنف المرتبط بالنزاع، والابتزاز والتهديد بالابتزاز والمضايقات التي يمارسها النظام والمليشيات المدعومة إيرانياً، وآليات التأقلم السلبية للتعامل مع الفقر المدقع، والاغتيالات، والانفجارات بسبب العبوات الناسفة، والمخاطر التي خلفها وجود الألغام الأرضية والذخائر التي لم تنفجر. استهدفت أجهزة مخابرات النظام وبشكل صريح العائدين من اللاجئين والنازحين، سواء على الحدود، أو بعد دخولهم إلى البلد مرة أخرى في بعض الأحيان، حيث يتعرض هؤلاء لتعذيب وحشي مريع داخل المعتقلات.[5] وفي هذه الأثناء تسبب الأثر الكبير الذي خلفه سوء إدارة النظام للاقتصاد طوال فترة طويلة من الزمن، فضلاً عن الفساد والدمار الهائل الذي لحق بالاقتصاد في فترة الحرب، إضافة للعقوبات الغربية، في جعل الاقتصاد في مناطق النظام في حالة انهيار كبيرة: إذ إن 90% من السوريين في تلك المناطق أصبحوا يعيشون اليوم تحت خط الفقر، كما أن 72% منهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية كي يتدبروا أمور العيش، على الرغم من أن المساعدات أصبحت هدفاً لفساد النظام، بحسب ما ورد في تقرير الرابطة السورية لكرامة المواطن، تسليح المساعدات[6] إذ أصبح الكثيرون يفكرون بأساليب لمغادرة البلد والبحث عن حياة جديدة في مكان آخر. تشبه موجة الهجرة والنزوح هذه الموجة التي ظهرت في بدايات النزاع، ولكن الأسباب مختلفة هذه المرة. وفي هذا السياق، ارتبطت النزعات الاجتماعية-الاقتصادية والإنسانية بالمخاوف المتصلة بالحماية.

في شمال شرقي سوريا، حيث تسيطر الإدارة الذاتية لشمال وشرقي سوريا (AANES) وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركياً (قسد) منذ انهيار تنظيم الدولة وفقدانه السيطرة على تلك الأراضي في عام 2019، قد تتمتع المجتمعات بحقوق أفضل بقليل بالنسبة للحماية فيما يتصل بقضايا تتعلق بالاعتقال، على الرغم من أن البيئة الأمنية غير مستقرة أو متوقعة هناك، أي أنها عرضة دوماً لخطر التغيير. ماتزال الخلايا النائمة لتنظيم الدولة تمثل تهديداً كبيراً في تلك المناطق الواقعة شرقي نهر الفرات، إذ إنها تستهدف قسد وقوات التحالف التي تترأسه الولايات المتحدة، بالإضافة إلى استهداف المدنيين، وقادة العشائر، والتجار في المنطقة وغيرهم.[7] إن النزاع المتقطع بين قسد ووحدات حماية الشعب الكردية (YPG) وبين تركيا ما يزال يمثل الاحتمال الواقعي للحرب في المنطقة مستقبلاً، حيث إنه ومنذ أواخر عام 2023، أدت موجة الغارات الجوية التركية التي استهدفت الجماعات الكردية إلى قطع خطوط الماء والكهرباء عن المدنيين في المنطقة.[8] إن الاشتباكات المسلحة التي وقعت مؤخراً بين قسد وجماعات العشائر المنشقة في شرق منطقة دير الزور عملت أيضاً على تقويض صورة شمال شرقي سوريا بوصفها منطقة أكثر استقراراً وأفضل حوكمة من المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا، حيث أسهمت السياسات والممارسات القائمة على التمييز العرقي ضد العرب بمزيد من الاضطرابات، وشكلت أسباباً أخرى للرحيل عن المنطقة.

تعتبر الظروف أفضل قليلاً في شمال غربي سوريا حيث تسيطر المعارضة، بيد أن هذه المنطقة عرضة بشكل دوري لقصف النظام وروسيا ولاشتباكات في الخطوط الأمامية، بالإضافة إلى وجود فقر مستشر ونزوح، وعدد من المشكلات الإنسانية الملحة الأخرى.

إن مستقبل النزاع في سوريا وحلول مشكلة التهجير القسري للسوريين ترتبط بما هو أكبر من الأمور الاجتماعية-الاقتصادية. وكمحاولة لتشجيع اللاجئين على العودة من أوروبا، عملت الحكومات الصديقة للنظام من الجناحين الأيمن والأيسر في الاتحاد الأوروبي على الدفع لنشر سردية تزعم بأن أهم شيء بالنسبة لمعظم (إن لم يكن جميع) السوريين هو تحسين الظروف الاجتماعية-الاقتصادية داخل سوريا. ويجادلون بأنه بمجرد أن يتم تعديل تلك الظروف، عندئذ يمكن لأي شخص أن يعود. وفي الوقت الذي من المهم أن نتذكر بأن النزوح امتد لفترة طويلة وبأن اللاجئين والنازحين في الداخل أصبحوا يركزون بشكل أكبر على ظروفهم الاجتماعية-الاقتصادية وعلى ظروفهم المعيشية في مكان نزوحهم (حيث أمضى بعضهم معظم السنوات الثلاث عشرة الماضية بسبب الاضطرابات والنزاع)، فإن الإحصائيات والاستطلاعات التي شملت سوريين نازحين ونواياهم بالعودة دحضت موضوع النقاش هذا بكل بساطة.

على سبيل المثال، في أحدث استبيان أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أيار 2023) بين اللاجئين القادمين من سوريا في كل من مصر، العراق، الأردن ولبنان، تبين بأن 40% من اللاجئين يأملون بالعودة إلى سوريا في يوم من الأيام، ولكن من لديهم النية

---

3 الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD)، نحن سوريا: استطلاع رأي شمل 1100 نازحاً حول أسباب النزوح والحد الأدنى لشروط العودة، تموز 2020 <https://syacd.org/wp-content/uploads/2020/07/SACD_WE_ARE_SYRIA_EN.pdf> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

4 منظمة هيومان رايتس ووتش (HRW): "تقارير خاطئة عن بلد المنشأ تؤدي إلى سياسات لجوء معيبة"، 19 نيسان 2021، <https://www.hrw.org/news/2021/04/19/denmark-flawed-country-origin-reports-lead-flawed-refugee-policies> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

5 منظمة العفو الدولية، "سوريا: لاجئون سابقون يتعرضون للتعذيب والاغتصاب والإخفاء عقب عودتهم إلى وطنهم"، 7 أيلول 2021، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/09/syria-former-refugees-tortured-raped-disappeared-after-returning-home/> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

6 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR)، "شرح أزمة اللجوء السوري"، 13 آذار 2024، <https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained/> تم الاطلاع بتاريخ 27 آذار 2024.

7 وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EASO)، سوريا: الوضع الأمني- تقرير معلومات حول بلد المنشأ ، تموز 2021، ص. 40-41، <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/easo-country-origin-information-report-syria-security-situation-july> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

8 هبة زيادين، "الغارات التركية تعيث فساداً في شمال شرقي سوريا"، منظمة هيومان رايتس ووتش، 9 شباط 2024، <https://www.hrw.org/news/2024/02/09/turkiyes-strikes-wreak-havoc-northeast-syria> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

بالعــودة علــى المدى القريب قد تراجعت نسـبتهم مقارنة بنسـبتهم في التصويت الذي جرى في العام الذي قبلــه، إذ أعرب 11% فقط من اللاجئين عن نيتهم بالعودة خلال الاثني عشر شهراً القادمة.[9] ومع ذلك فإن الوضع غير مستقر. من ناحية أولى، عبر المشاركون في استبيان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن عوائق أساسية أمام عودتهم، مثل عدم توفر الأمن والأمان، وعدم توفر فرص كسب الرزق وفرص العمل، بالإضافة إلى ضعف الخدمات الأساسـية وعدم توفر ما يكفي من المسـاكن في سـوريا بوصف تلك الأمور من أهم العوامل التي تؤثر على اتخاذهم لقرار العودة، في حين أفاد 90% منهم في الوقت ذاته بأنهم يعانون في تأمين أساسيات حياتهم في دول الجـوار. تلــك هي عوامل الدفع والجذب المعقدة والمتداخلة والتي يتعين على اللاجئين (والنازحين) أخذها بعين الاعتبار عند تفكيرهم بالعودة إلى بلد لم يعالج فيه أي سبب من الأسباب الأساسية للنزاع، ولم يطرح أي حل سياسي فعال أو توافقي، وما يزال النزاع فيه مستمراً، بشكل غير متوقع ومتقطع، حتى سنته الحالية من سنواته الثلاث عشرة المرعبة.

ومع تراجع الاهتمام بالنزاع السوري عقب الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط 2022، والهجوم الإسرائيلي المرعب على قطاع غزة، والذي مازال يتطور (حتى لحظة كتابة هذه السـطور)، بات من الضروري بشـكل كبير تقديم مواد مثبتة ومبنية على كمٍ وافرٍ من المعلومات لتوجيه عملية رسم السياسة المعنية بسوريا والنزاع السوري.

ولذلك، أجرت الرابطة السورية لكرامة المواطن استطلاعاً واسع النطاق بين اللاجئين/النازحين، المقيمين منهم والعائدين إلى المناطق التي يسـيطر عليها النظام في البلد، وفي المناطق التي تسـيطر عليها الإدارة الذاتية/قسـد في شمال شـرقي سوريا، وذلك للحصول على فكرة مفصلة حول مشاعر السوريين الموجودين في الداخل السوري تجاه المشكلات التي تؤثر على حياتهم، وعلى رأسها الاقتصاد وحالة الحرمان الاجتماعية-الاقتصادية، وتوفير الخدمات والحوكمة، والسياسـات الأمنية، والاعتقال وحقوق الإنسـان، والعودة، والأمل بحل سياسـي في سوريا من شأنه إنهاء النزاع، ومعالجة أسبابه الأساسية، مع توفير بيئة آمنة وكريمة لعودة اللاجئين والنازحين مستقبلاً.

ولهذا صمم الاسـتطلاع الذي أجرته الرابطة السـورية لكرامة المواطن، والذي نتج عن كل ذلك خصيصاً، ليمثل آراء وتجارب أكبر عينة ممكنة من السـوريين. ومقارنة بالاسـتطلاع الأخير الذي أجرته الرابطة السـورية لكرامة المواطن، والذي تواصل مع نحو 1100 سـوريّ داخل سوريا وخارجها، اعتمد التقرير الذي تقرؤونه الآن على مقابلات مع أكثر من 3000 سـورياً، بما فيهم لاجئين ونازحين في الداخل، بالإضافة إلى من لم يجبروا على النزوح من بلدهم بعد عام 2011.

تسـلط إجابات المشـاركين الضوء على مدى الدمار الذي خلفه الوضع الراهن. فقد أصبح السـوريون أفقر من أي وقت مضى، وكذلك أشـد يأساً تجاه المستقبل. معظم من شملهم الاستبيان ممن يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها النظام أصبحوا يرون النظام السوري عائقاً كبيراً أمام أي شكل من أشكال التغيير الإيجابي في البلد، وبالتالي فإنه لا يمكن للتغيرات أن تطرأ على الوضع الاجتماعي-الاقتصادي وعلى الوضع الإنساني والسياسي في سوريا مع استمرار بقاء التشكيل السياسي الحالي. أغلب الناس لم يعد لديهم إيمان كبير بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، ولكن يبدو أنهم منقسمون حول شكل الحلول المستقبلية البديلة. بما أن سوريا تبدي كثيراً من مؤشرات الدولة الفاشلة، لابد من بذل جهود أكبر لسماع آراء السوريين الذين يواجهون وقائع النزاع بشكل مباشر.

وفي الوقت الذي يعد فيه الانكماش الاقتصادي المدمر في سـوريا أهم عنصر مثير للقلق لدى السـوريين الذين شـملهم الاسـتطلاع، مع وجود الكثيرين في مناطق النظام ممن يفكرون بطرق مغادرة البلد بمجرد أن تتسـنى لهم الفرصة للقيام بذلك، فإنه ما يزال الأمن يشـكل أولوية من ناحية طرق إنهاء النزاع وخلق بيئة مناسبة للعودة.

وهذا يعني بأن مطالب وآراء السوريين داخل البلد وخارجه قد تغيرت قليلاً منذ بداية الانتفاضة والنزاع.

9 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستبيان الإقليمي الثامن حول تصورات اللاجئين السوريين ونيتهم بالعودة إلى سوريا: مصر، العراق، لبنان، الأردن – أيار 2023، 20 حزيران 2023، https://reliefweb.int/report/lebanon/eighth-regional-survey-syrian-refugees-perceptions-and-intentions-return-syria-rpis-egypt-iraq-lebanon-jordan-may-2023-enar
تم الاطلاع بتاريخ 26 آذار 2024.

أهم النتائج

ما يزال السلوك الأمني للنظام يمثل تهديداً أساسياً لمعظم السوريين. أشار نحو 70% من المشاركين في الاستبيان بأنهم قد يؤيدون فكرة الحل السياسي التي تغير السلوك الأمني للنظام، وكمتوسط، أشار أكثر من نصفهم (56% منهم) بأن تغيير النظام ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات لابد أن ينظر إليها على اعتبار أنها شرط مسبق قبل تمكن سوريا من الوصول إلى حالة سلام مستقرة والبدء بالعمل لفترة طويلة على إعادة بناء البلد. كما أشارت نسبة أقل من النصف بقليل من السوريين المتواجدين في مناطق النظام بأن الأسباب الأمنية (التي تشمل الخوف من التجنيد، والاعتقال، والظروف الأمنية عموماً) لعبت دوراً طارداً بالنسبة لمن يفكر بالعيش خارج سوريا. وماتزال حالة انعدام الاستقرار الأمنية وعمليات النهب التي تمارسها السلطات الحاكمة تمثل جزءاً مهماً من الحياة في سوريا.

إن انتهاكات النظام المستمرة تعيق عمليات العودة. كشف أحدث استبيان أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين السكان اللاجئين بأن 1.1% فقط يفكرون بالعودة إلى البلد خلال العام المقبل، مما يشير إلى حقيقة مفادها بأن العودة مستحيلة بالنسبة للأغلبية في ظل غياب معالجة جدية للأسباب الأصلية للنزاع. خلال فترة العمل على الاستطلاع الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن، أشار نصف المشاركين بأن أهم شرط لعودة اللاجئين والنازحين هو "تغيير النظام الحالي للحكومة". وهذا يعني بأن تغيير النظام في مناطق النظام كان أكثر شرط تم ذكره من أجل العودة. ومن المرجح أن يذكر المشاركون هذا الأمر بمقدار الضعف مقارنة بالمشكلات المتعلقة بالخدمات والظروف المعيشية أو البيئة الأمنية أو السلوك الأمني.

هناك نسبة صاعقة من السوريين الذين لا يشعرون بالأمان والأمن على أنفسهم وعلى عائلاتهم. أفاد 75% من السوريين في مناطق النظام، وأكثر من نسبة النصف في شمال شرقي سوريا بأنهم وبشكل قاطع لا يحسون بالأمان في مناطق إقامتهم، وتحدث كثيرون عن إصلاحات شاملة من القمة حتى القاعدة من أجل تغيير الوضع الراهن. وتشمل تلك الإصلاحات منع الأجهزة الأمنية من التدخل في الشؤون المدنية، ودعم مؤسسات الدولة، مثل المؤسسة القضائية، إضافة إلى محاسبة كل العناصر الفاعلة (سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم مليشيات) في حال تبين مسؤوليتها عن الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت خلال الفترة الماضية.

ما يزال الاعتقال النقطة الفاصلة في حياة السوريين في مناطق النظام. تشير التوثيقات السابقة للمنظمات السورية التي تعنى بشؤون الضحايا إلى أن 1.2 مليون سورياً قد تضرروا بسبب الاعتقال (سواء بوصفهم معتقلين أم أقارب لمعتقلين) منذ عام 2011. وفي مناطق النظام، يترك معظم أهالي المعتقلين في زاوية مظلمة من دون معرفة مصير أحبائهم، بانتظار أي شكل من أشكال حكم المحكمة حتى يصدر على أقاربهم، وبذلك يصبحون عرضة للابتزاز والتهديد به من قبل ضباط الأمن الذين اعتادوا على السلب والنهب. وعلى الرغم من الزوبعة التي أثارها النظام بشأن مراسيم العفو، ذكر 17% فقط من المشاركين بأن أقاربهم الذين اعتقلوا في السابق أفرج عنهم بفضل المرسوم الأخير، وذلك ابتداء من شهر تشرين الثاني عام 2023، في حين شكك أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين في الاستطلاع بجدية وجدوى العفو نتيجة لذلك.

فشلت السلطات الحاكمة في مختلف أنحاء سوريا في توفير احتياجات مواطنيها. إذ يتسم الوضع الخدمي في عموم سوريا بالضعف، على الرغم من أن هذه السمة تظهر بشكل أوضح في مناطق النظام. أكد المشاركون في مختلف أنحاء البلد بأن وضع سعر مناسب للكهرباء ودعم الخبز والخدمات الصحية يمثل أهم ثلاث احتياجات ملحة في مجال الخدمات ضمن مجتمعاتهم. ذكرت الأغلبية الساحقة من المشاركين في مناطق النظام (92%) بأن تكلفة الخدمات الأساسية لا تتناسب مع الدخل الحالي للمواطنين، مقارنة بنحو النصف (56%) في شمال شرقي سوريا.

يؤثر الحرمان الاجتماعي-الاقتصادي بشكل سائد وكبير على مستقبل السوريين. أشار أكثر من نصف من يقيمون في مناطق النظام وشمال شرقي سوريا إلى أنهم ساخطون على الظروف الاقتصادية في مناطق إقامتهم، كما ذكر ثلاثة أرباع السوريين في مناطق النظام بأنهم يفكرون بالهجرة في حال تسنت لهم الفرصة للقيام بذلك، كما ذكروا بأن العوامل الاقتصادية هي التي تدفعهم للتفكير بهذا الاتجاه.

في ظل غياب الحوكمة الفعالة التي تركز على الإنسان، التفت السوريون نحو أهاليهم وعلاقاتهم الاجتماعية عوضاً عن ذلك. في الوقت الذي أشار فيه ثلاثة أرباع من شاركوا في الاستطلاع تقريباً (73% في مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية/قسد) بأنهم يحصلون على دخلهم من عملهم الحالي، فقد تبين بأن ذلك الدخل لا يكفي. أشار كثيرون بأنهم يستعينون باستراتيجيات التأقلم التي تشمل الحوالات والقروض من شبكاتهم الاجتماعية خارج البلد، وعلى تقاسم الدخل ضمن عائلة الفرد الموجود داخل سوريا أو خارجها.

معظم العائدين الذين انتقلوا إلى مناطق النظام هم نازحون داخلياً، وليسوا لاجئين. ثلاثة أرباع العائدين الذين عادوا إلى مناطق النظام قدموا من مناطق أخرى في سوريا ولم يأتوا من خارج سوريا، حيث كانوا لاجئين، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين خبرات ونوايا العودة بالنسبة لهؤلاء الموجودين في الداخل (أي داخل سوريا) والخارج (أي خارج سوريا) البلد. على الرغم من أن قسماً من العائدين الذين أجريت معهم مقابلات من أجل هذا الاستطلاع ذكروا بأنهم عادوا من لبنان خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لم يتحدث أي عائد منهم عن عامل جذب إيجابي في الداخل السوري (مثل تحسن ديناميات الأمن المحلية) مقارنة بعامل الطرد السلبي في المجتمع المضيف السابق (مثل الحرمان الاجتماعي-الاقتصادي أو عدم القدرة على الاندماج) بوصف ذلك سبباً دفعهم لاتخاذ قرار العودة إلى سوريا.

معظم من عادوا لن ينصحوا الآخرين بأن يحذوا حذوهم. أشار نحو 85% من العائدين في مناطق النظام، و91% في شمال شرقي سوريا بأنهم لا ينصحون غيرهم من النازحين السوريين بأن يفعلوا ما فعلوه هم. ولهذا يبدو بأن الدافع للعودة يتمثل بظروف فردية بحتة في ظل غياب أي تحسن على الوضع الأمني أو اتخاذ أي خطوات لمعالجة المخاوف من الاضطهاد أو العنف التي يبدو بأن أغلب العائدين يشعرون بها.

من المرجح لحالات النزوح أن تزداد، لا أن تتراجع. نزح نحو نصف عدد سكان سوريا الذي كان قبل الحرب، ولكن ثمة مؤشرات تفيد بأن الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية وظروف النزاع المستمرة والمشكلات المتعلقة بالحماية تشجع على استمرار حالات النزوح، وخاصة من مناطق النظام. تشير النتائج التي توصلت إليها الرابطة السورية لكرامة المواطن إلى أن سوريا تشهد اليوم زيادة في النية المرتبطة بالهجرة والنزوح بين السكان في مناطق النظام الذين لم ينزحوا أبداً خلال فترة النزاع، لكنهم أجبروا اليوم على التفكير بالعيش خارج سوريا بسبب الانهيار الاقتصادي في البلد. في الوقت الذي يرجح نزوح اللاجئين والنازحين الذين نزحوا بعد عام 2011 لأسباب تتعلق بالظلم والاضطهاد الذي يتعرض له الفرد أو جماعة من السكان، أو بسبب العنف والدمار اللذين ظهرا في زمن الحرب، نجح السكان في مناطق النظام الذين لم ينزحوا أبداً في البقاء في ظل النزاع من دون أن يصبحوا مطلوبين أم معتقلين أو أن يتعرضوا للقتل، إلا أن ذلك لم يمنعهم من أن يواجهوا أسباباً جديدة للنزوح بعد كل ذلك.

الرؤية الغائبة لمستقبل سوريا. في الوقت الذي حول فيه النزاع في سوريا الدولة إلى دولة شبه مجمدة، وجرى تقسيم البلد إلى ما لا يقل عن أربع مناطق سيطرة متناحرة، من غير المستغرب أن ينقسم السوريون أنفسهم حول التوقعات والحلول المستقبلية. عبر أقل من ربع السوريين عن أملهم في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، إذ شكك كثيرون في العناصر الفاعلة المشاركة فيها أو بالعملية كلها وبحد ذاتها. ومع ذلك، ثمة شيء ظهر بوضوح في نتائج الاستطلاعات وهو الاهتمام بالحلول الشاملة، سواء تغيير النظام برمته أو تغيير كوادر الصفوف العليا للنظام، إلى جانب الاهتمام بالعدالة وإجراءات المحاسبة لمعالجة النزاع الذي امتد لسنوات طويلة أو السياسات الرامية للمحافظة على وحدة أراضي "سوريا بأكملها" بوصفها دولة، لا مجموعة من مناطق السيطرة المختلفة.

المنهجية

شـملت عملية الاسـتبيان الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن من أجل هذه الدراسة البحثية إجراء 3007 مقابلات منظمة بالاعتماد على استبيان قياسي لجمع آراء المقيمين بالإضافة لآراء النازحين داخلياً وكذلك العائدين. ركز الاستطلاع على المواضيع الخمسة الرئيسية التالية:

- الأمور الاجتماعية-الاقتصادية؛
- توفير الخدمات والإصلاحات؛
- آراء حول العودة؛
- المعتقلون وغير ذلك من مشكلات تتعلق بالحقوق؛
- والتوقعات بشأن مستقبل سوريا.

تم تكييف الاسـتطلاعات كي تتناسـب مع كلا السياقين اللذين أجريت فيهما، فعلى سبيل المثال، شملت الاستطلاعات التي اسـتخدمت في مناطق النظام أسـئلة عديدة حول مراسيم العفو فيما يخص المشاركين في الاستطلاع ممن لديهم أقارب معتقلين أو مختفين قسرياً، وهذه الأسئلة لم تطرح في الاستطلاعات التي أجريت في شمال شرقي سوريا. وبذلك شملت الاستطلاعات في مناطق النظام 61 سؤالاً، في حين شملت الاستطلاعات في شمال شرقي سوريا 52 سؤالاً. أجريت جميع المقابلات بصورة شخصية على يد فريق بحثي يتكون من 55 باحثاً يعملون على الأرض، بينهم 45 عضواً من فريـق بحثـي يعمـل في مناطق النظام (ويضم هذا الفريـق 30 رجلاً و15 امرأة) وفريقاً يضـم 10 أعضاء من الباحثين في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد (ويتألف هذا الفريق من ستة رجال وأربع نساء).

جرى تغيير جميع الأسـماء لضمان سلامة المشـاركين وأمانهم. يمتلك الباحثون الذين أجروا المقابلات خبرة سـابقة في مجـال إجراء اسـتطلاعات مماثلة، بالإضافة إلى امتلاكهـم للمؤهلات التقنية المطلوبة لإجراء هذا النوع من الدراسـات. وأيضاً تدرب الباحثون بشكل موسع على تطبيق الإجراءات التي تكفل حماية وخصوصية من أجريت معهم المقابلات، إلى جانب الحصول على موافقة مبنية على معلومات من المشاركين قبل إجراء المقابلة معهم بما ينسجم مع سياسات وحدة جمع البيانات وتحليلها لدى الرابطة السورية لكرامة المواطن.

العينة

كانت العينة التي استهدفت في هذا الدراسة أكبر بكثير من العينات في الاستطلاعات السابقة التي أجرتها الرابطة السورية لكرامة المواطن، حيث في الوقت الذي اعتمد تقرير نحن سوريا (2020) على 1100 إجابة في الاستطلاع، اعتمد هذا الاستطلاع الذي أجري في مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية/ قسد على أكثر من 3000 إجابة لوحده. ولزيادة تمثيل النتائج إلى أقصى حد، سعت الدراسة أيضاً لضمان التمثيل العادل لمختلف شرائح المجتمع السوري وذلك لضمان التمثيل المنصف للمعايير التالية:

- النوع الاجتماعي؛
- العمر؛
- ملف النزوح (ليشمل كلاً من النازحين داخلياً والعائدين)؛
- النشاط الاجتماعي- الاقتصادي والمعلومات الأساسية.

شملت عينة الدراسة نازحين في الداخل يعيشون في مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية/ قسد بالإضافة إلى عائدين رجعوا لتلك المناطق، عقب فترات نزوح، إما كنازحين في الداخل أو لاجئين يعيشون خارج البلد.

تحققت شمولية العينة عبر إدراج مشاركين من جميع المحافظات السورية في منطقتي السيطرة المستهدفتين بالدراسة. في مناطق النظام، أجريت المقابلات في 10 محافظات (حلب، دمشق، ريف دمشق، درعا، حماة، حمص، اللاذقية، القنيطرة، السويداء، وطرطوس)؛ أما في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد، فقد أجريت المقابلات في أربع محافظات (حلب، دير الزور، الحسكة، والرقة). تم أخذ الإحصاءات الرسمية عن سكان المحافظة في الاعتبار عند تحديد حجم وتوزيع العينات الديموغرافية لمن أجريت معهم المقابلات.

الشكل 1. التوزع الجغرافي للمشاركين

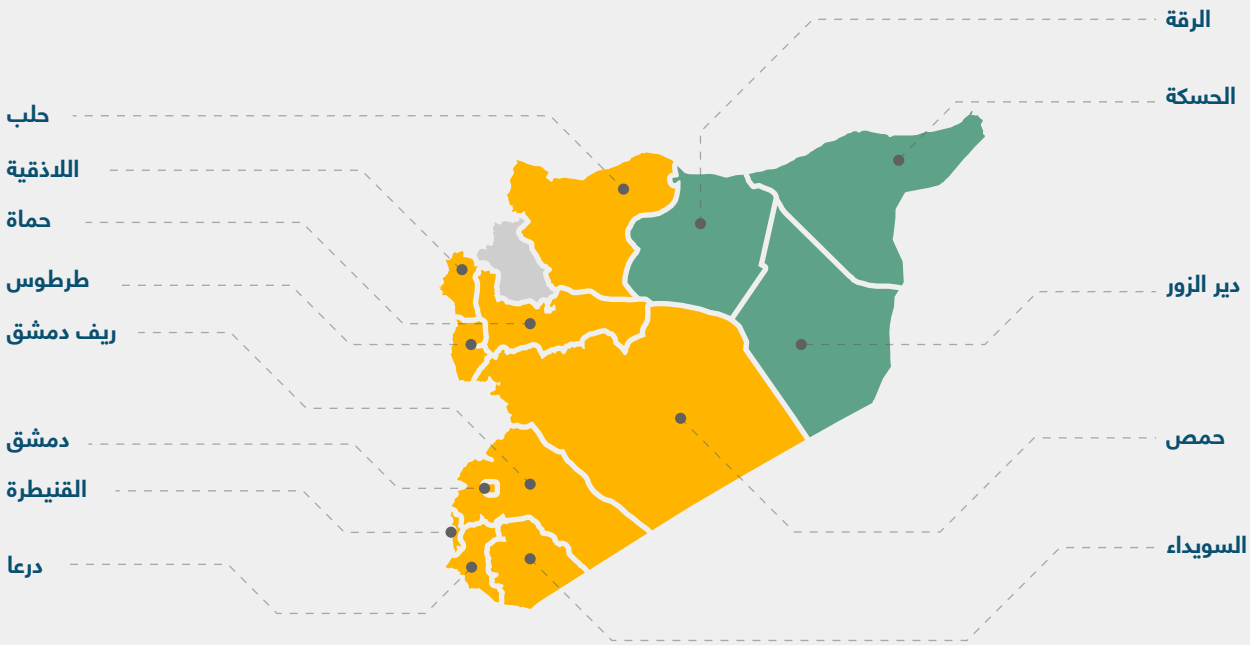

وكمتوسط، شملت العينة 59% من الذكور و41% من الإناث، مع ارتفاع طفيف في نسبة المشاركات من الإناث في مناطق النظام.

قسمت العينة إلى أربع فئات عمرية.

الشكل 2. الفئات العمرية للمشاركين في الاستطلاع.

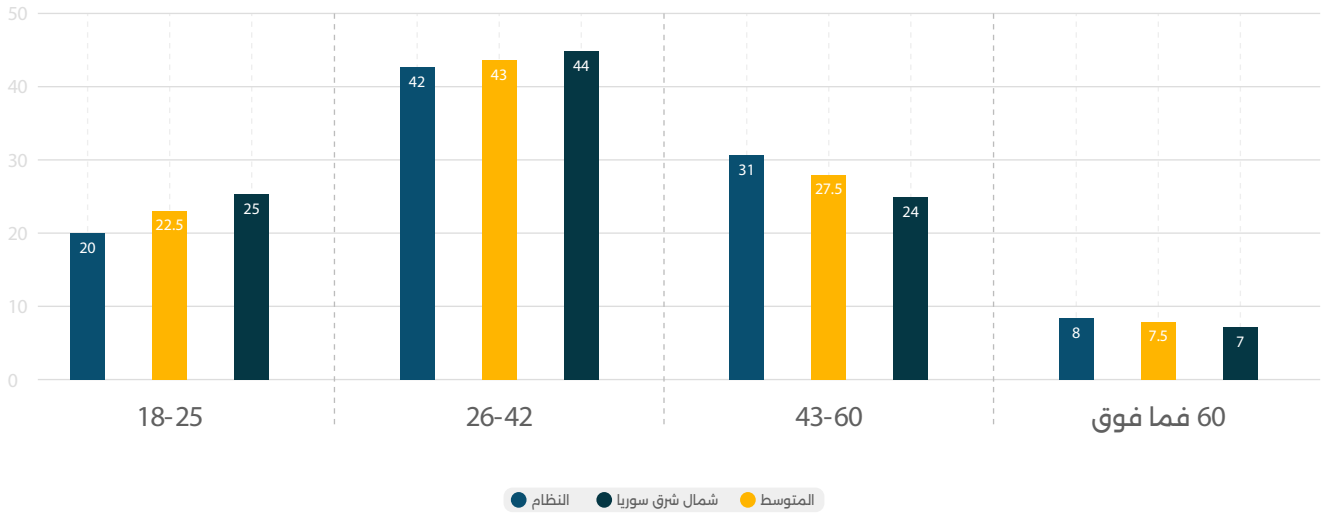

يمثـل السـوريون من بيئة نازحة نسـبة تقل عن النصـف بقليل من العينة التي أخذت في مختلـف مناطق النظام والإدارة الذاتيـة/ قسـد، بوجود 28% من النازحيـن حالياً (بوصفهم نازحين داخلياً) إلى جانـب 13.5% من العائدين إلى مجتمعاتهم الأصليـة خلال فتـرة ما ما بين عام 2011 ويومنا هذا. أما النسـبة المتبقية والتي تمثـل 58.5%، والتي توصف بأنها في موقعهـا الأصلـي، فلم تنزح مـن مجتمعها الأصلي في أي وقت منـذ عام 2011، وهؤلاء يعيشـون حالياً في مجتمعهم الأصلي في الوقت الذي أجريت معهم المقابلة.

الشكل 3. وضع نزوح المشاركين أثناء خضوعهم للمقابلة.

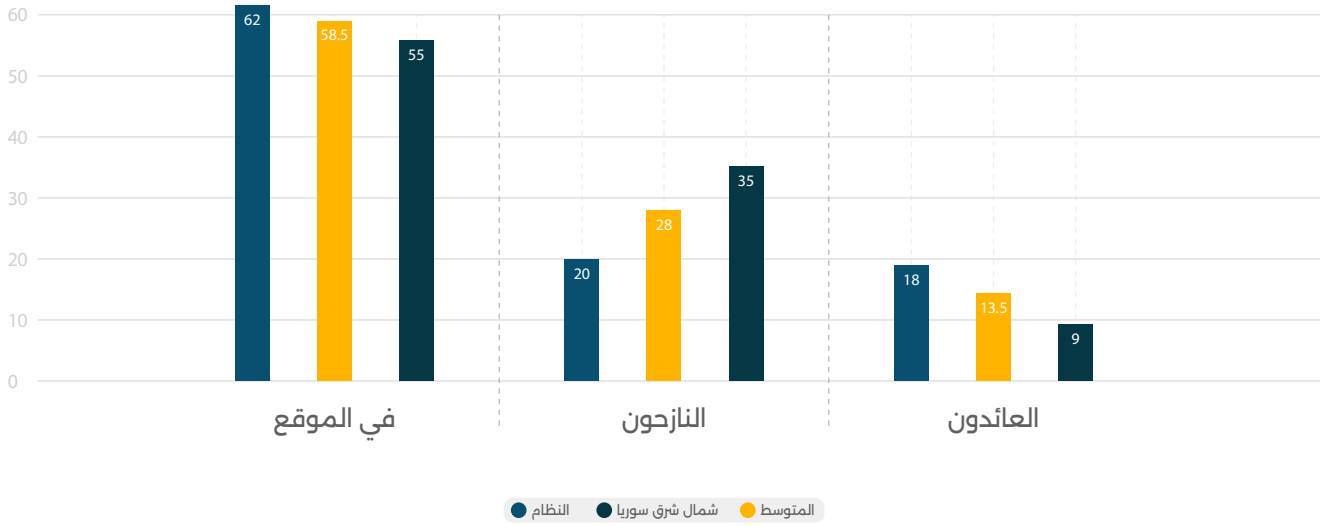

شملت العينة أيضاً شريحة واسعة من المجتمع السوري من ناحية التعليم والظروف الاجتماعية- الاقتصادية.

الشكل 4. الخلفية التعليمية للمشاركين.

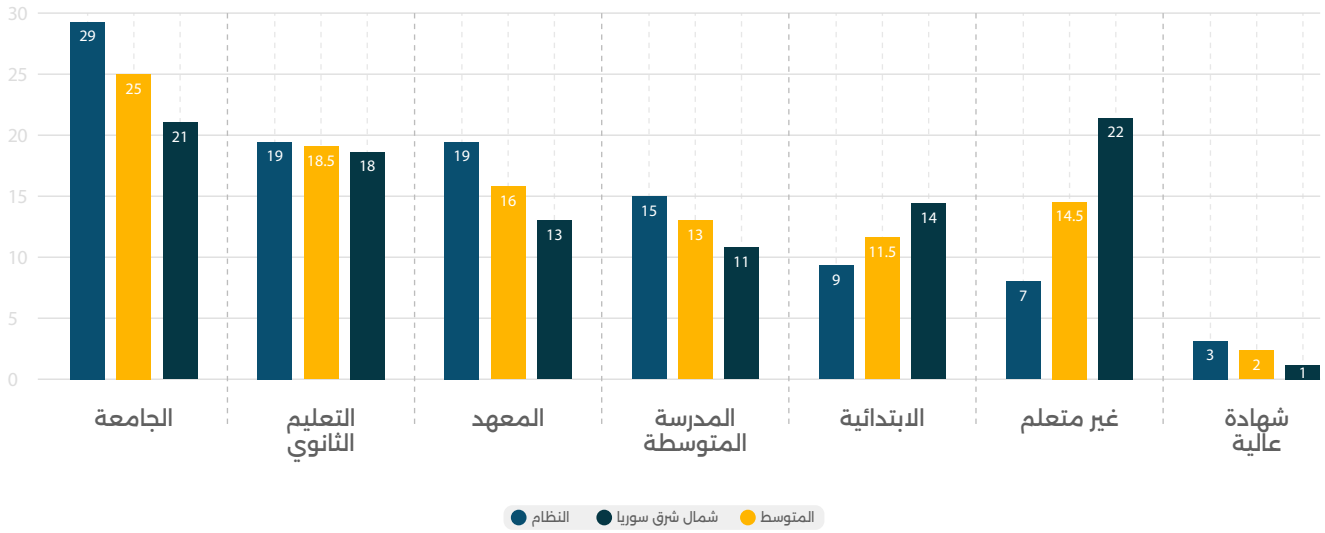

الشكل 5. الخلفية الاجتماعية- الاقتصادية والمهنية للمشاركين.

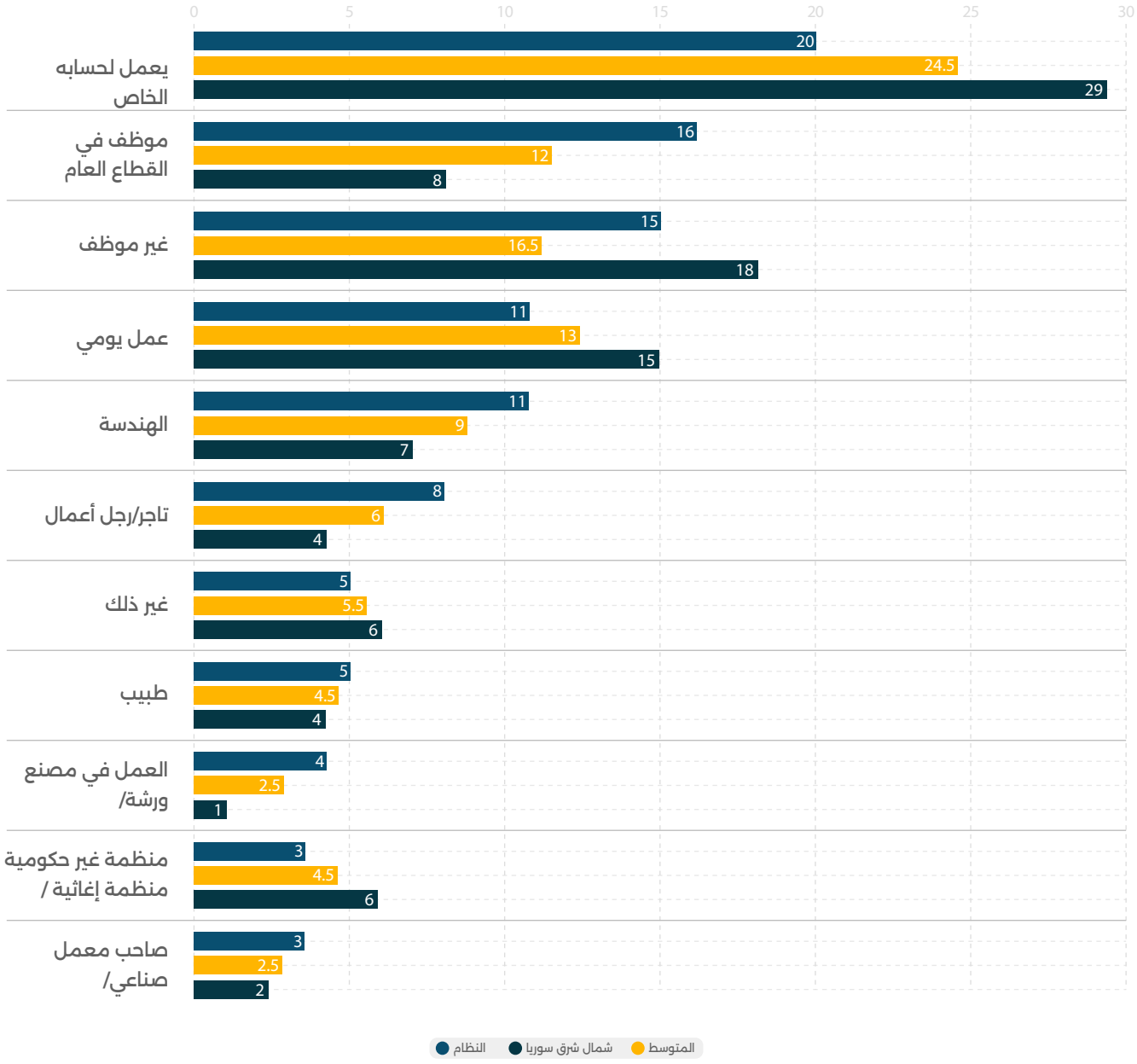

الظروف الحالية

مشكلات أمنية

تـرى الغالبيــة العظمى من الســوريين في مناطق النظام بأن النظام الســوري (وأجهزته الأمنية) يمثل عائقاً أساســياً أمام العودة. ولذلك، فإن الكثيرين يؤيدون حلاً سياســياً يكبح جماح التجاوزات القديمة والمســتمرة لأجهزة النظام الأمنية، في الوقت الذي يخلق فيه الاستمرار في السلوك الأمني عائقاً مستمراً وطويل الأمد أمام عودة اللاجئين والنازحين في الداخل ممن يخافون من الاعتقال أو مما هو أسوأ من الاعتقال عند عودتهم إلى وطنهم.

ومع ذلك، تسهم عوامل أمنية كثيرة في مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية في جعل السوريين يشعرون بانعدام الأمان في أماكن إقامتهم أو يخشون من العودة إلى وطنهم.

ذكــر ثلاثة أرباع المشــاركين في مناطق النظام ونســبة تقل عــن النصف قليلاً في مناطق الإدارة الذاتية/ قســد بأنهم لا يشــعرون بالأمان على أنفسهم وعلى أهلهم. شــملت الأسباب التي قدمت في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد: الخوف من النزاع المســتمر (30%)؛ والخوف من الاضطرابات الأمنية، والقضايا الجنائية، وعجز الســلطات عن السيطرة على الوضع (30%)؛ والخوف من قوات الأمن الرسمية (17%).

الشكل 6. ما هو السبب الرئيسي لعدم إحساسك بالأمان؟

(شمال شرقي سوريا)

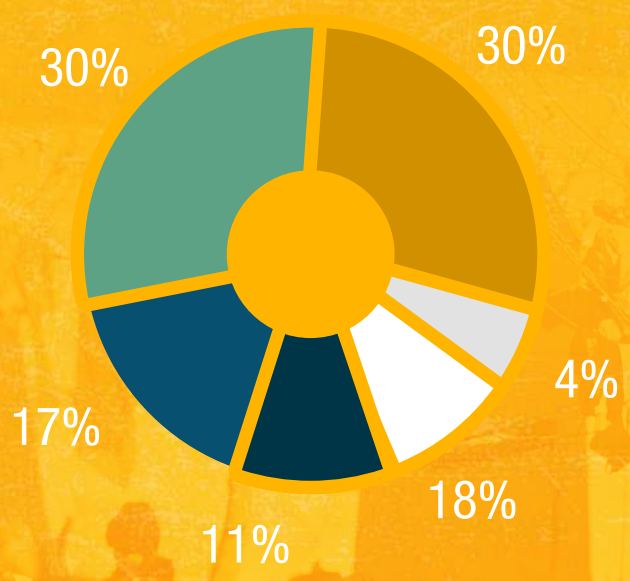

ثمــة آراء مختلفــة حول ما إذا كانت الســلطات الحاكمة تعمل على زيادة إحســاس المواطنين بالأمن، وهذه الفكرة تلامس قضايا أوسع تتصل بالحوكمة والشرعية بين السكان الخاضعين لحكم تلك السلطات. في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد، يرى 77% من المشاركين بأن الإدارة الذاتية وقسد تعملان على جعل المواطنين يشعرون بأمان وأمن أكبر، في حين ذكر 63% من المشاركين في مناطق النظام بأنهم يشعرون بأن سلطات النظام لا تعمل من أجل ذلك.

وبدلاً من ذلك، طُلب من المشاركين أن يتخيلوا الإصلاحات التي من شأنها زيادة الإحساس بالأمن والأمان.

الشكل 7. ما هي الإجراءات التي يجب القيام بتنفيذها داخل المناطق التي تعيش فيها لتعزيز إحساسك بالأمان؟

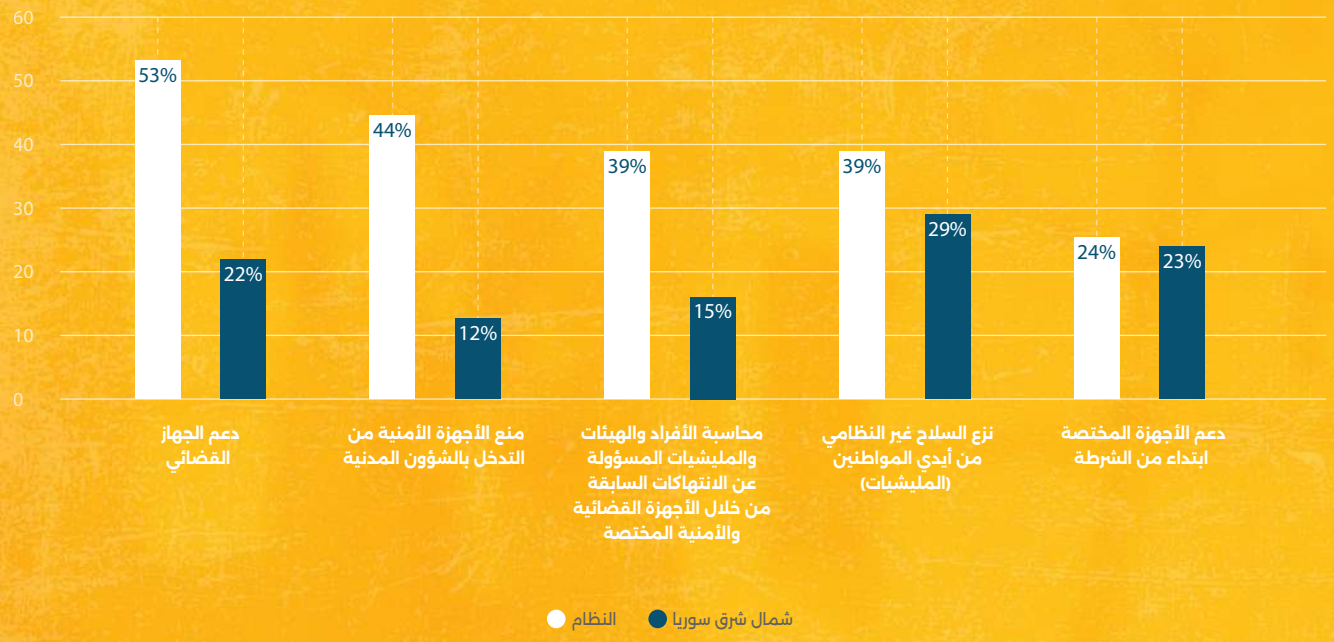

المعتقلون

تشير تقديرات الجمعيات التي تعنى بشؤون الضحايا/ الناجين السوريين إلى تضرر 1.2 مليون سوري من الاعتقال منذ عام 2011، سواء بوصفهم معتقلين أم أقارب لمعتقلين.

أما في شـمال شـرقي سوريا، فإن 88% من المشـاركين ليس لديهم أهل أو أصدقاء تعرضوا للاعتقال العشوائي خلال السنوات الأخيرة، وهذا قد يشـير إلى الطبيعة التاريخية للاعتقالات بين السـكان المقيمين والنازحين في شمال شرقي سوريا، إذ على الرغم من أن قسد ومن يتبع لها من القوات الأمنية تمارس الاعتقال بشكل عشوائي وكذلك الإخفاء القسري بحق المدنيين[10]، إلا أنها تفعل ذلك بوتيرة أقل بكثير مما تمارسه الأجهزة الأمنية لدى النظام[11]. عاشت معظم المجتمعات في شمال شرقي سوريا خارج سيطرة النظام منذ عام 2014 وحتى الآن، فقد كانت الرقة أول منطقة تخرج عن سيطرة النظام في عام 2014 لتتبعها محافظات أخرى في شمال شرقي سوريا بعد ذلك بفترة قصيرة.

في تلك الأثناء، أشـارت الإجابات من مناطق النظام إلى طريقة العمل الأساسـية التي سـعى من خلالها النظام لاعتقال ومعاقبة معارضيه أو قتلهم في كثير من الحالات. وبالنسبة لجميع الإجابات من مناطق النظام التي قدمها أقارب لمعتقلين 41% حوكموا أمام محكمة مكافحة الإرهاب، 18% أمام محاكم عسـكرية و16% على يد محاكم مدنية. تشـير الحقيقة التي مفادها بإن أكثر من نصف المشاركين ذكروا بأن أقاربهم حوكموا في محاكم استثنائية إلى الأساليب الأمنية والعنيفة المشددة التي يقاضي من خلالها النظـام ويعاقب على نشـاط المعارضـة، حتى على الرغم من أنه من المفترض أن تعمـل الإصلاحات التي يحتفي بها النظام على تحسـين هـذه المنظومة.[12] تعتمـد إجراءات المحاكمة فـي محكمة مكافحة الإرهاب والمحاكم العسـكرية على غيـاب تام تقريباً للإجراءات القانونية الواجبة وعلى الأحكام المستعجلة (والتي تشمل حجز الأصول، وأحكاماً مديدة بالسجن، والإعدامات).

من بين المشاركين ممن لديهم أقارب معتقلون، ظهرت إجابات متشابهة إلى حد كبير بين مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية/ قسد فيما يتصل بصدور حكم قضائي بحق المعتقل، حيث ذكر 59 % في مناطق النظام و55 % في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد بأن حكماً قضائياً قد صدر بحق هؤلاء الأشخاص.

كما تحدث هؤلاء المشاركين عن مسارات اعتقال مماثلة بحق أقاربهم المعتقلين وذلك فيما يتصل بمعرفتهم بمكان قريبهم، وحقه بالزيارة، وتجاربهم مع الابتزاز الذي تمارسه قوات الأمن.

الشكل 8. هل مكانه/مكانها معروف؟

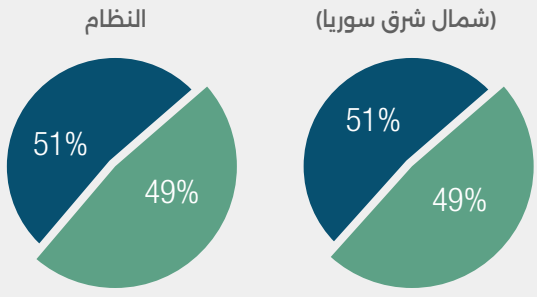

الشكل 9. هل بإمكانك زيارته/ زيارتها؟

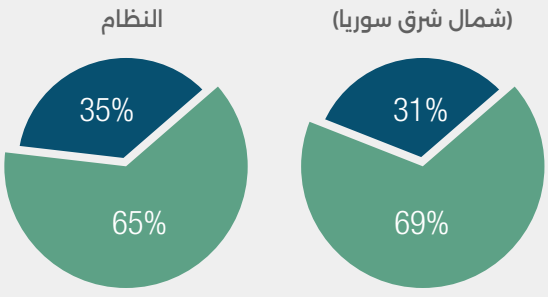

10 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، "الاخفاء والاعتقال لقمع المعارضة هو السمة المميزة لعقد من النزاع في سوريا– تقرير للأمم المتحدة" 1 آذار 2021، <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/02/disappearance-and-detention-suppress-dissent-hallmark-decade-conflict-syria> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

11 وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، وهي منظمة رقابية، فإن قوات النظام مسؤولة عن 86.88% من جميع حوادث الاعتقال العشوائية الموثقة (مقارنة بـ3.22% المسؤولة عنها قسد) والمرتكبة منذ بداية الانتفاضة/النزاع.
لمزيد من المعلومات، انظر: (SNHR)، "في الذكرى الثالثة عشرة لبداية الانتفاضة الشعبية، توثيق قتل 231,278 مدنياً سورياً، بينهم 15,334 حالة قتل بسبب التعذيب، وجرى اعتقال 156,757 أو تم إخفاؤهم قسرياً، في حين ظل 14 مليوناً مختفين قسرياً"، 18 آذار 2024، ص. 10-12، <https://snhr.org/blog/2024/03/18/on-the-13th-anniversary-of-the-start-of-the-popular-uprising-231278-syrian-civilians-have-been-documented-killed-including-15334-due-to-torture-156757-have-been-arrested-and-or-forcibly-disappea/> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

12 في أيلول من عام 2023، أصدر بشار الأسد مرسوماً تشريعياً (المرسوم 32 لعام 2023) ألغى بموجبه محاكم الميدان العسكرية (MFCs) التي تعتبر أداة رئيسية لقمع المجتمع السوري على يد النظام منذ ثمانينيات القرن الماضي فما تلاها، وخاصة بعد عام 2011.
لمزيد من المعلومات، انظر: محمد الفقير ومحسن المصطفى: "محكمة الميدان العسكرية: نهج الإلغاء مع عدم التغيير، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 10 تشرين الأول 2023، <https://omranstudies.org/index.php/publications/articles/military-field-court-nullification-and-a-no-change-approach-202310061150.html> تم الاطلاع بتاريخ 10 نيسان 2024.

الشكل 10. هل تعرضت للابتزاز وأنت تبحث عن معلومات عن مكان وجوده/ وجودها؟

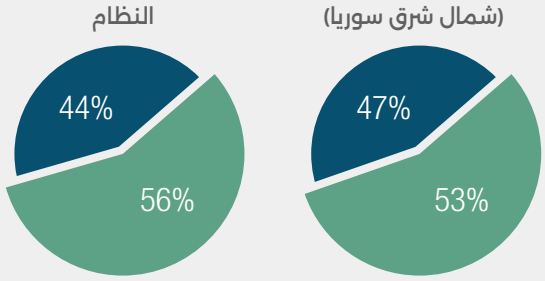

الشكل 11. هل تعرضت للاحتيال أو الابتزاز مقابل احتمال الإفراج عنه/عنها؟

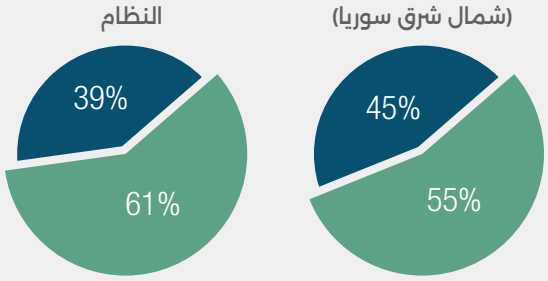

وكمتوسط في كلتا المنطقتين، تحدث المشاركون عن مستويات متماثلة بشكل كبير للوصول إلى المعتقل، إذ ذكر 51 % بأنهم يعرفون مكان أحبائهم في المعتقل، و67 % تمكنوا من زيارتهم، و42% تعرضوا لشكل من أشكال الابتزاز أو التهديد بالابتزاز (سواء في سبيل العثور على معلومات حول مكان وجود أقاربهم أو في محاولة لتأمين إطلاق سراحهم من المعتقل).

على الرغم من عدم تطبيق ذلك في شمال شرقي سوريا، سئل المشاركون في مناطق النظام عدة أسئلة حول مراسيم العفو، وبالأخص مرسوم العفو الذي صدر بتاريخ 16 تشرين الثاني عام 2023 والمعروف بالمرسوم رقم 36 لعام 2023. وعد هذا العفو برفع الأحكام التي صدرت بحق بعض المحكومين الذين يستحقونها، بينهم من أدين بجنح، وآخرون يعانون من أمراض عضال، ومن تجاوزت أعمارهم السبعين عاماً، في حين من يحق لهم الاستفادة من العفو ممن صدرت بحقهم أحكام إعدام فقد خففت أحكامهم للمؤبد عوضاً عن الإفراج عنهم. [13] انتقدت منظمات حقوقية هذا العفو الذي استثنى السجناء السياسيين الذين جرى اعتقالهم أو تغييبهم ضمن سياق الانتفاضة والنزاع اللذين قاما عقب عام 2011. [14]

ذكر 17 % فقط من المشاركين بأن أقاربهم الذين سبق أن اعتقلوا قد أفرج عنهم بموجب المرسوم الذي صدر في تشرين الأول عام 2023. وعند سؤالهم عن سبب الإفراج عن قريبهم الذي كان معتقلاً، ذكر 62 % من المشاركين بأن أحباءهم اعتقلوا بدون محاكمة في المقام الأول، في حين أن 18% من المشاركين أخبرونا بأن أحباءهم يحققون المعايير التي وضعها المرسوم، ومع ذلك لم يفرج عنهم.

وبالنتيجة، شككت الغالبية العظمى من المشاركين بـ"جدية" هذا المرسوم وفائدته، إذ وصفه 77 % بأنه "غير جدي"، في حين وصفه 16 % بالـ"مُرضي والجدي"، أما نسبة 7 % فقد قدمت أسباباً أخرى.

13 رويترز، "الأسد يصدر عفواً مشروطاً على محكومين سوريين"، 16 تشرين الثاني 2023، < https://www.reuters.com/world/middle-east/assad-issues-conditional-amnesty-condemned-syrians-2023-11-16/> تم الاطلاع بتاريخ 8 نيسان 2024.

14 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، مرسوم العفو رقم. 36 لعام 2023 يستثني السجناء السياسيين، 21 تشرين الثاني 2023، <https://snhr.org/wp-content/uploads/2023/11/R231114E.pdf> تم الاطلاع بتاريخ: 8 نيسان 2024.

الحقوق المدنية

على الرغم من تنامي السـردية التي ترى بأن قصة النزاع في سـوريا وتوقعات العودة مرتبطة حصرياً بالوضع الاجتماعي-الاقتصادي داخل البلد، احتلت المخاوف المرتبطة بالحماية والأمان جزءاً مهماً من عملية اتخاذ القرار لمن يفكرون بالعودة. ولهذا السـبب، فإنه من الضروري دراسـة أنواع الانتهاكات الحقوقية التي تحدث عنها المقيمون حالياً والعائدون منذ فترة قريبة، وكيف يمكن لتلك الانتهاكات أن تسهم في إحساس المرء بانعدام الأمن وعدم الأمان لدى عودته.

إلـى جانـب "ملف المعتقلين"، فإن معظم السـوريين في مناطق النظام يشـعرون بأنهم لا يتمتعـون بحقوقهم المدنية والاجتماعية -الاقتصادية الأساسية.

على سبيل المثال، تحدث المشاركون في مناطق النظام بشكل طفيف عن نسب أعلى من الفساد فيما يتصل بالمطالبة بحقوقهـم، إذ ذكـر 64 % بأنهـم يشـعرون بضـرورة دفع رشـوة أو البحث عن وسـيط للحصول علـى حقوقهم بصفتهم مواطنين. وفي شمال شرقي سوريا، عبر 59% عن المشاعر نفسها.

الشكل 12. هل تعتقد أن عليك دفع رشوة أو تأمين وسيط حتى تحصل على حقوقك كمواطن (من دون تجاوز ذلك)؟

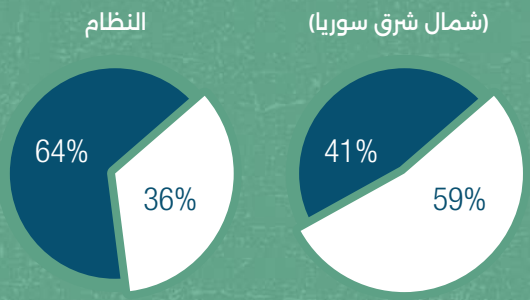

الشكل 13. هل تعتقد بأنه (في حالات الفساد) يمكنك اللجوء إلى النظام القضائي حتى تحصل على نتيجة عادلة؟

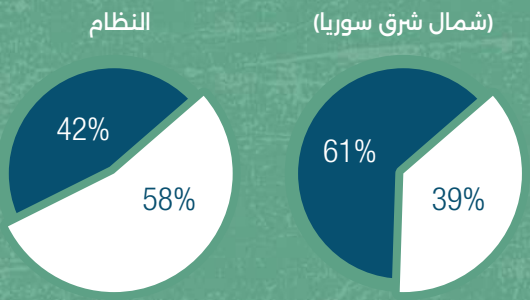

الشكل 14. هل تعتقد أنه بوسعك التعبير عن رأيك بحرية؟

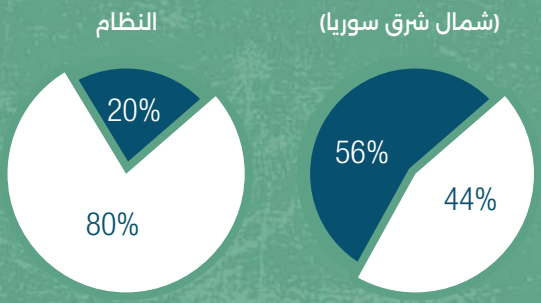

الشكل 15. هل تعتقد أنه بوسعك القيام بالاحتجاج بطريقة سلمية؟

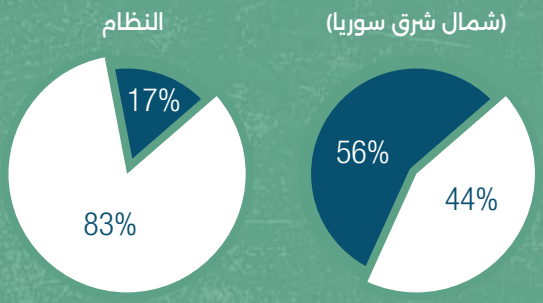

نعم لا

تحدث المشـاركون عن التجريد من الحقوق المدنية وشـيوع ذلك بشـكل كبير في مناطق النظام، حيث أشار أكثر من ثلاثة أرباع المشـاركين بأنهم لا يسـتطيعون التعبير عن رأيهم بحرية أو الاحتجاج بشكل سلمي. كانت الإجابات من مناطق الإدارة الذاتية/قسد مختلطة بصورة أكبر، إذ ذكر 56% من المشاركين في كلتا الحالتين بأنهم شعروا بأن بوسعهم المطالبة بتلك الحقوق بحرية وأمان.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية

تغذي الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية في سوريا مجموعة من العوامل: فساد النظام منذ أمد بعيد وسوء التعامل مع الاقتصاد، انهيار الليرة السورية، الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدنية والاقتصادية في زمن الحرب، وفرض عقوبات غربية موسعة على النظام وعلى كيانات مرتبطة به. تحدث أكثر من نصف المشاركين عن سخطهم على الوضع الاقتصادي الحالي في سوريا، ولكن هذا يبدو وكأنه يكشف مزيداً من تعود السوريين على المعاناة عقب عقد من الحرب بدلاً من أن تكون تلك مؤشرات دقيقة عن الوضع الاجتماعي- الاقتصادي الذي شهده البلد، بما أن هذه المؤشرات قاتمة بكل المقاييس.

في الوقت الذي أشار فيه ثلاثة أرباع من شاركوا في الاستطلاع تقريباً (73% في مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية /قسد) بأنهم يحصلون على دخلهم من عملهم الحالي، تبين بأن ذلك الدخل لا يكفي. أشار كثيرون بأنهم يستعينون باستراتيجيات التأقلم التي تشمل الحوالات والقروض من شبكاتهم الاجتماعية خارج البلد، وعلى تقاسم الدخل ضمن عائلة الفرد الموجود داخل سوريا أو خارجها.

الشكل 16. ما مصادر الدخل لديك؟

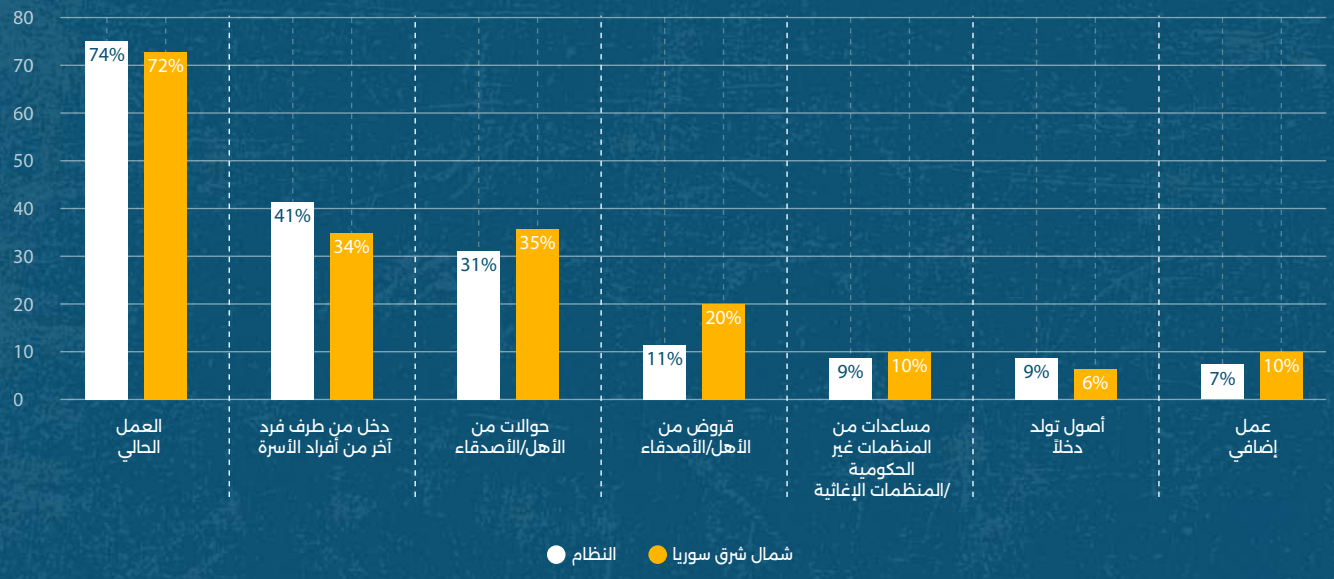

هبط متوسط الدخل الشهري للأفراد والعائلات عن متوسط المعدلات القومية. أشار فقط 11% في مناطق النظام و22% في شمال شرقي سوريا بأن الفرد فيهم يكسب أكثر من 1.5 مليون ليرة سورية (ل.س) بالشهر، أي ما يعادل 115 دولاراً تقريباً. وبالمقابل، أشار 68% من المشاركين في مناطق النظام بأن إجمالي دخل أسرتهم كان أدنى من 1.5 مليون ليرة سورية، وكان الوضع أفضل قليلاً في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد، حيث ذكر 57% من المشاركين بأن الدخل الإجمالي لأسرتهم كان أقل من 1.5 مليون ل.س بالشهر.

تظهر التقييمات الأخيرة لمتوسط الدخل ومعدلات الفقر في عموم سوريا مدى أهمية هذه الأرقام. في آب 2023، وقف خط الفقر بالنسبة للأسر في مختلف أنحاء البلد عند 1.97 مليون ل.س (ما يعادل 151.50 دولاراً) بالشهر، فيما سجلت معدلات الفقر بأنها الأقسى خاصة في دمشق وريفها وكذلك في درعا والرقة.[15] مع ارتفاع التضخم والانهيار البطيء للعملة، تشهد مناطق النظام أيضاً أزمة قوة شرائية وأزمة في قيمة الأجور الحقيقية، على الرغم من أن 68% من دخل

15 المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR)، "نشرة شهرية حول مؤشر السعر الاستهلاكي والتضخم في سوريا، العدد (8)– آب 2023"، 14 شباط 2024، ص. 12، <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/monthly-bulletin-consumer-price-index-and-inflation-syria-issue-8-august-2023-enar> تم الاطلاع بتاريخ 8 نيسان 2024.

المشـاركين يقل عن 1.5 مليون ل.س بالنسـبة للأسـرة الواحدة. ولقد أشـار 89 % من المشـاركين في مناطق النظام بأن متوسط التكاليف الأساسية للأسرة الواحدة بالشهر تتجاوز 1.5 مليون ل.س. وأشار 5% فقط من المشاركين بأن متوسط التكاليف الأساسـية بالشـهر للأسرة الواحدة يساوي 1.5 مليون ل.س أو أقل من ذلك. وحتى نضع الأمور في سياقها، ورد في تقييم صدر مؤخراً بأن متوسـط تكلفة المعيشـة لأسرة مكونة من خمسـة أفراد بلغ في الربع الأول من عام 2024 في تلك المنطقة 12.5 مليون ل. س (أي ما يعادل 961 دولاراً تقريباً).[16]

على الرغم من التفاوت الكبير في التجارب المعيشـية خلال حقبة النزاع بين كلتا المنطقتين اللتين شـملهما الاستطلاع في البلد، شـهد المشـاركون في كلتا المنطقتين انقساماً بنسبة 50-50 فيما يتعلق بما إذا كان الواقع الاقتصادي الذي عاشته عموماً جميع الفئات الاقتصادية، أو عاشته بطرق غير متساوية، قد أثر على شرائح معينة من المجتمع.

ومع ذلك، كان المشاركون في مناطق النظام أكثر ميلاً إلى إلقاء اللوم على النظام باعتباره الطرف المذنب. وهذا منطقي، بمعنى أن من يسكنون في مناطق النظام يعيشون تحت حكم سلطات النظام بصورة مباشرة (حتى ولو عاش أهالي شمال شـرقي سـوريا لعقود طويلة في ظل سياسـات إقصائية وتمييزية في بعض الأحيان تتصل بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز). ويكشف ذلك أيضاً كيف لا يعتبر السوريون واقعهم الاجتماعي- الاقتصادي الحالي بأنه ظاهرة غير سياسية. بل إن الظروف الاجتماعية -الاقتصادية سياسية ومرتبطة بقضايا أوسع تتصل بالأمن والحكم والإصلاح السياسي.

ولذلك فإن عدد قليل من المشاركين وافقوا على تصريحات تصف الواقع الاجتماعي- الاقتصادي الحالي بأنه نتيجة لتدهور اقتصادي سـلبي، مثل العقوبات المفروضة من الخارج على البلد، أو ضعف الإمكانيات الاقتصادية للبلد طوال النزاع، في حين وجه الغالبية اللوم للسـلطات نفسـها، سـواء بسبب الفساد وسـوء إدارة الدولة (66% في مناطق النظام، 42% في مناطـق الإدارة الذاتية/ قسـد)، أو بسـبب احتكار السـلطات الحاكمة وأجهزة الأمن (39% في مناطـق النظام، و37% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد)، أو بسبب سياسات الإهمال المتعمدة بوصف ذلك شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية بحق المدنيين (18% في مناطق النظام، و22% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد).

الشكل 17. ما سبب الظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد برأيك؟

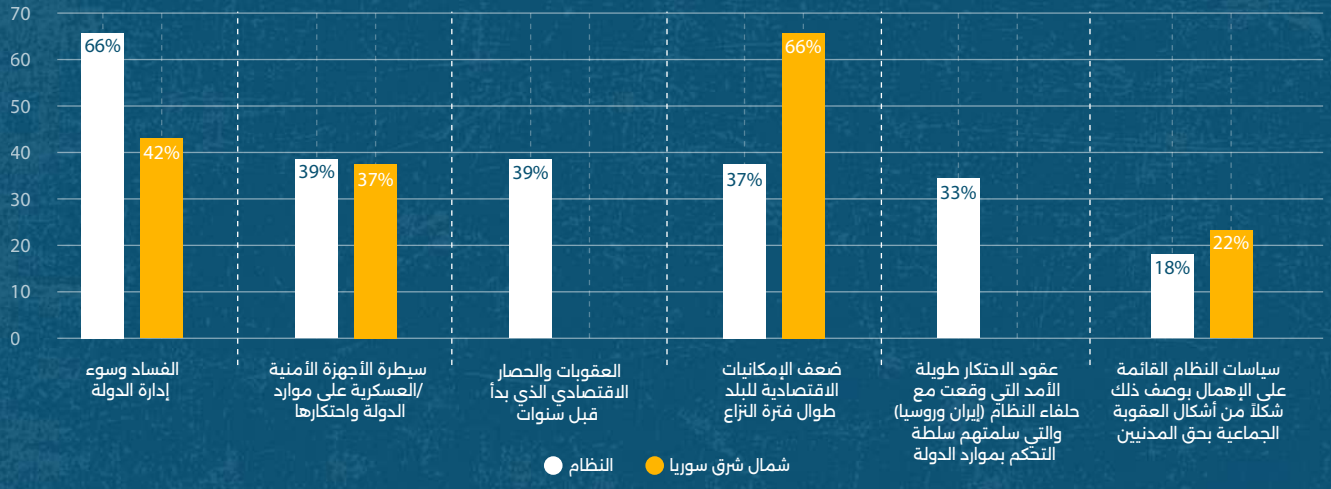

ولذلك، فإن الحلول التي تصورها المشـاركون كانت سياسـية بشـكل صريح، على الرغم من أنه من المرجح بنسـبة كبيرة للمشـاركين في مناطق النظام المطالبة بتغيير نظامي بدلاً من الإصلاح التدريجي. في مناطق النظام على سـبيل المثال، يعتقد 59% من المشـاركين بأن تغيير النظام الحالي لابد أن يحسـن الظروف الاجتماعية- الاقتصادية للمواطنين، مقارنة بنسبة 21% فقط في مناطق الإدارة الذاتية/قسد.

شـملت مقترحات المشـاركين التي ابتعدت بنسـبة أكبر عن الحلول القصوى الاسـتخدام الملائم لموارد الدولة (40% في مناطق النظام، و68% في مناطق الإدارة الذاتية/قسد)، ومحاربة الفساد و"طغيان الأفراد من أصحاب النفوذ" (46% في مناطق النظام، و56% في مناطق الإدارة الذاتية/قسد)، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية (38% في مناطق النظام، و48% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد).

16 من مؤشر تكلفة المعيشة في قاسيون، ق1 2024.

إصلاح الخدمات العامة

عبر أغلب السوريين الذين شملهم الاستطلاع عن سخط عميق على مستوى تزويد الخدمات والإدارة في مجتمعاتهم المحلية. ويعود أحد أسباب ذلك إلى تراجع مستويات تزويد الخدمات في كلتا المنطقتين اللتين شملهما الاستطلاع إلى ما دون متطلبات المجتمع، بل أيضاً لما يمكن للأفراد والأسر تحمل تكاليفه بصورة عملية. تشمل الخدمات الكهرباء، والماء، والغاز، والخبز، والخدمات الصحية، وخدمات البلدية، مثل جمع القمامة وتنظيف الشوارع.

على الرغم من أن ثلاثة أرباع المشاركين تقريباً في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد شعروا بأن البنية التحتية البيروقراطية والقانونية لتزويد الخدمات في شمال شرقي سوريا تهدف بشكل فعلي لتلبية احتياجات المواطنين، فإن النصف تقريباً في مناطق النظام لم يوافقوا على ذلك، وفي هذا مؤشر على ضعف حالة "العقد الاجتماعي" في مناطق النظام، حيث تخضع تلك المجتمعات لسيطرته، والتي تبدو بأنها باتت تحس بعجز النظام عن تزويدها بالخدمات بشكل كاف.

وصفت قلة في مناطق النظام مستوى توفر الخدمات بأنه يمكن أن يوصف بـ"الكافي" منطقياً (أعلى من 50%). وفي الوقت الذي ذكر فيه 10% فقط بأن الخدمات في مجتمعهم المحلي كانت متوفرة بشكل كامل، قدر 7% آخرون بأن تلك الخدمات متوفرة بنسبة تتراوح ما بين 51-75%. وعوضاً عن ذلك، وصف أغلب المشاركين عملية تزويد الخدمات بأنها غير كافية وغير كافية بشكل كبير، في حين قدر 45% مدى توافرها بنسبة تتراوح ما بين 11-50%، وهنالك نسبة صادمة بلغت 39%، أي بنسبة فاقت الثلث، حيث أشارت عن نسبة توفر الخدمات بأنها تتراوح ما بين 0-10%.

على الرغم من أن إجابات غالبية المشاركين من شمال شرقي سوريا لم تكن بالدرجة القصوى كتلك التي قدمها المشاركون في مناطق النظام، إلا أن 59% منهم ذكروا بأن توفر الخدمات الأساسية لم يكن كافياً في منطقة إقامتهم. ومن هذا العدد، قدر 18% بأن نسبة توفر الخدمات تتراوح ما بين 0-10%، فيما قدر 52% نسبة التوفر بأنها تتراوح ما بين 11-50%، و30% قدروا نسبة التوفر بـ50% فما فوق. لم يذكر أي مشارك في شمال شرقي سوريا أنه يتمتع بنسبة توفر للخدمات بدرجة تصل إلى 100% في منطقته المحلية.

أبدى المشاركون ميلاً لتوجيه اللوم للصعوبات الاقتصادية الحالية والتي تشمل ارتفاع الأسعار، وعدم توفر المواد عموماً، وما أعقب ذلك من اعتماد السلطات على السوق السوداء، ولكن الكثير منهم تحدثوا أيضاً عن أسباب سياسية أكثر شناعة.

تحدث السوريون في كلتا المنطقتين اللتين شملهما الاستطلاع عن نزعة مقلقة لتسييس الخدمات لصالح المجتمعات الموالية ولمعاقبة المعارضين أو من ينظر إليهم على أنهم منشقين في زمن الحرب، حيث تحدث ثلث المشاركين تقريباً عن وجود نزعة كهذه.

الشكل 18. ما أبرز أسباب عدم توفر عملية تزويد كافية للخدمات الأساسية؟

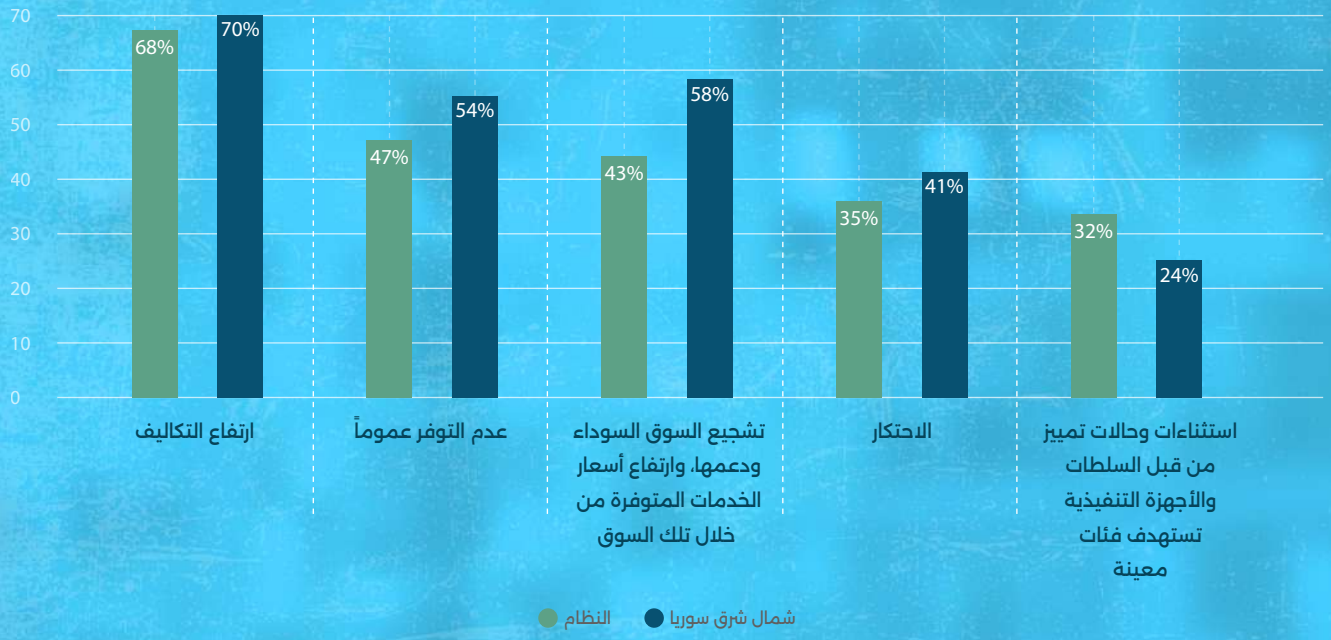

بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية -الاقتصادية المتردية (الموثقة أعلاه)، فإنه حتى هذه المستويات غير الكافية من الخدمات لا تناسب تكاليفها السوريين الذين يعانون من ضائقة مالية في كل من مناطق النظام والإدارة الذاتية/ قسد. ففي مناطق النظام مثلاً، ذكر 92% من المشاركين بأن التكلفة الحالية للخدمات الأساسية لا تتناسب مع الدخل الحالي للمواطنين. وبالمقابل، فإنه في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد، أبدى المواطنون رضا أكبر، حيث وصف 56% من المشاركين تكلفة الخدمات بأنها تتناسب مع الدخل.

وهذا ما يثير مزيداً من التساؤلات حول الشرعية والمحاسبة. جميع المشاركين تقريباً (أي 95%) في مناطق النظام و80% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد ذكروا بأن الضرائب لا تتناسب مع الخدمات ومستوى الرعاية الذي تقدمه السلطات في مجتمعهم المحلي.

علاوة على ذلك، أعربت قلة من المشاركين عن تفاؤلها بالسياسات الحالية. في مناطق النظام، أشار 83% بأنهم لم يلاحظوا أي تغيير إيجابي في ملف الخدمات، وهذا ليس بمستغرب نظراً لسياسات التقشف التي صار النظام يتبعها خلال الأشهر القليلة الماضية والتي شملت تخفيض الدعم على الوقود والخبز بنسبة كبيرة، مما أدى إلى تقويض الزيادة الطفيفة على الراتب الأساسي في القطاع العام بسبب تلك العملية، في حين ذكر 44% في شمال شرقي سوريا بأنهم لاحظوا تغيرات إيجابية في هذا المضمار.

على الرغم من اختلاف التجارب في كلتا المنطقتين اللتين شملهما الاستطلاع، إلا أن المشاركين في كلتيهما اتفقوا على الأمور التي يجب أن تتغير لتحسين الخدمات والظروف المعيشية في مجتمعاتهم. كان تزويد الكهرباء بسعر مناسب (أي أرخص من السعر الحالي) أهم أولوية في كلتا المنطقتين (91% في مناطق النظام و77% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد). يأتي بعد ذلك توفير الخبز المدعوم (64% في مناطق النظام و 68% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد)، وتوفير الخدمات الصحية المدعومة (63%في مناطق النظام و74%في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد).

الشكل 19. ما أبرز الخدمات العامة التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع المعيشي والخدمي والتي تتمنى أنت زيادتها وتعزيزها؟

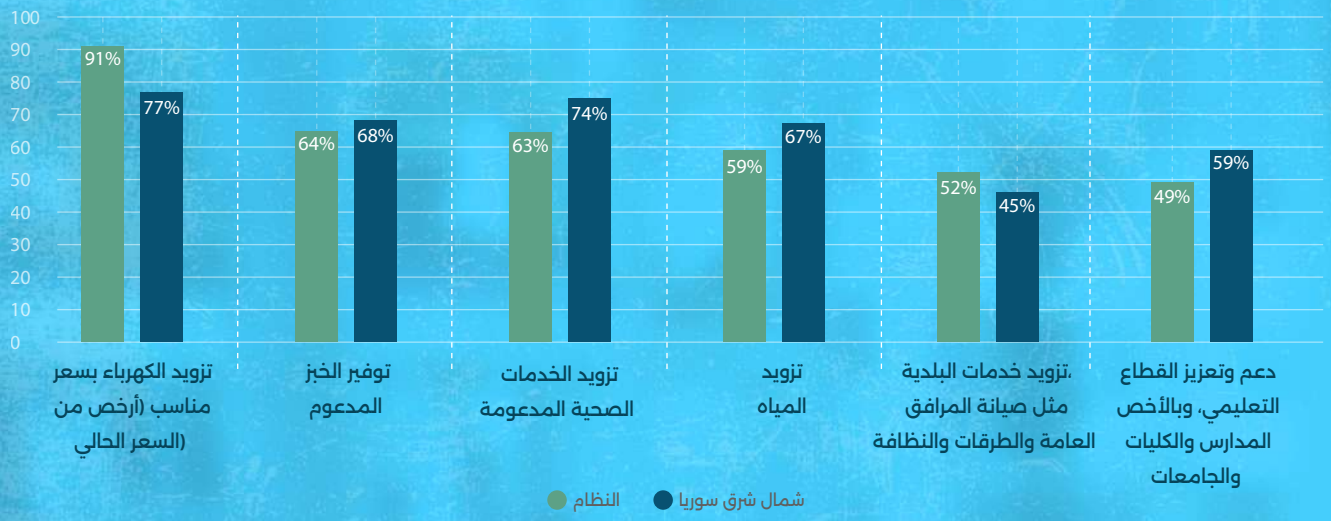

في الوقت ذاته، لم تحصد أي فئة من الخدمات نسبة تقل عن 45% في إجابات المشاركين، ما يشير إلى أن الخدمات جميعها تحتل المستوى ذاته من الأهمية وعدم الكفاية.

آراء حول العودة

الشروط الأساسية للعودة

كشفت الاستطلاعات الماضية بأن أكثر ما يهم النازحين هو العودة، إذ خلصت الدارسة السابقة للرابطة السورية لكرامة المواطن حول نوايا العودة في عام 2021 إلى أن 92% من النازحين يهمهم أمر العودة إلى بيوتهم، شريطة تحقيق الشروط الصحيحة، في حين انتابت المشاعر نفسها 62% من اللاجئين. وعلى الدوام ذكر النازحون السوريون التهديدات الأمنية ووجود النظام السوري وأجهزته الأمنية بوصف ذلك أكبر عقبة أمام العودة.

ولكن في هذا الاستطلاع، كانت الآراء المتعلقة بالمشاركين الذين يعيشون حالياً في المناطق التي يسيطر عليها النظام سياسية بنسبة أكبر بالأساس. غالبية من شملهم الاستطلاع في هذه الدراسة من كلتا المنطقتين لم يعتبروا العودة شرطاً مسبقاً لتعافي سوريا، إذ أجاب 53% في مناطق النظام على هذا السؤال بلا، في حين أن نسبة صادمة في شمال شرقي سوريا بلغت 80% أجابت بلا أيضاً. وفي مناطق النظام، ذكر 52% من المشاركين بأن أهم شرط لعودة اللاجئين والنازحين هو "تغيير نظام الحكم الحالي". وهذا يعني بأن تغيير النظام في مناطق النظام كان أكثر شرط تم ذكره من أجل العودة. ومن المرجح أن يذكر المشاركون هذا الأمر بمقدار الضعف مقارنة بالمشكلات المتعلقة بالخدمات والظروف المعيشية أو البيئة الأمنية أو السلوك الأمني.

وبالمقابل، لم تكن تلك أولوية مهمة في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد، حيث ذكر 13% فقط بأن تغيير الحكومة يعتبر شرطاً أساسياً للعودة. وعوضاً عن ذلك، شعر المشاركون بأن التحسينات في تقديم الخدمات والظروف المعيشية (32%) وخلق بيئة آمنة تضمن أمان وكرامة العائدين (32%) والتغييرات في السلوك الأمني للسلطات الحاكمة (15%) تعتبر أكثر أهمية.

لم تحظ المخاوف التي تتصل بالعدالة والمحاسبة بتركيز كبير (6% في مناطق النظام و8% في مناطق الإدارة الذاتية/قسد)، ما يوحي بأن السوريين في هاتين المنطقتين يعتبرون بأن التغيرات السياسية المهمة التي تبدأ من قمة الهرم حتى قاعدته والتحسينات التي تطرأ على واقعهم الآني المعاش تعتبر أشد إلحاحاً.

الرابطة السورية لكرامة المواطن نحن سوريا، ص. 22.

الهجرة والنزوح

منذ الشهور الأولى للانتفاضة السورية في عام 2011 والنزاع الذي أعقبها، اعتبرت أزمة سوريا أزمة نزوح تاريخية. نـزح نحـو نصـف عـدد سـكان سـوريا الـذي كان قبـل الحـرب، ولكـن ثمـة مؤشـرات تفيـد بـأن الأزمـة الاجتماعية-الاقتصادية وظروف النزاع المسـتمرة والمشـكلات المتعلقة بالحماية تشـجع على استمرار حالات النزوح، وخاصة من مناطق النظام.

ذكرت نسبة أقل بقليل من 60% من المشاركين في مناطق النظام بأنهم يفكرون بالرحيل في حال تسنت لهم الفرصة، مقارنة بنسبة 39% فقط في مناطق الإدارة الذاتية/قسد.

في كلتا الحالتين، كانت العوامل الاجتماعية -الاقتصادية أكثر ما ورد على لسان المشاركين من أسباب: إذ تحدث 75% في مناطق النظام و74% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسـد عن الاقتصاد، فيما أشـار 44% في مناطق النظام و57% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد إلى الظروف المعيشية.

توحي النتائج السـابقة بأن سـوريا تشهد اليوم زيادة في نسـبة النية بالهجرة والنزوح بين السكان ضمن مناطق النظـام، مـن الذين لم ينزحوا خلال فترة النزاع لكنهم أجبروا الآن على التفكير بالحياة خارج سـوريا، نظراً للانهيار الاقتصـادي في البلد. لا يوجد في ذلك أي تناقض فـي المصطلحات: إذ من المرجح للنازحين داخلياً والعائدين الذيـن نزحوا بعد 2011 أنهم هربوا إمـا بصورة فردية أو جماعية من الظلم والاضطهاد ومن العنف والدمار في زمن الحرب قد يكون السكان في مناطق النظام الذين لم ينزحوا أبداً قد نجحوا في البقاء في ظل الحرب من دون أن يصبحوا مطلوبين أو أن يعتقلوا أو يقتلوا، بيد أن الوضع الحالي خلق بكل بساطة أسباباً جديدة للنزوح.
ومع اسـتمرار النزاعات التي ظهرت في بدايات الصراع، ذكر معظم المشـاركين (61%) الذين أعربوا عن رغبتهم بمغـادرة سـوريا بأنهم يتطلعون للوصول إلى أوروبا، فيما فضل 15% السـفر إلى تركيـا، و10% الذهاب إلى مصر.

نوايا العودة وتجاربها

وكمتوسـط، كان 13.5% من عينة الاسـتطلاع الذي أجرته الرابطة السـورية لكرامة المواطن من العائدين: ما يعني بأنهم نزحوا خلال فترة ما بعد شهر آذار 2011 (إما كلاجئين أو نازحين في الداخل) لكنهم عادوا لاحقاً. معظم العائدين إلى مجتمعاتهم الأصلية في مناطق النظام أتوا من لبنان.

من بين شريحة العائدين التي تمثل 13.5% من إجمالي العينة التي حددت من أجل هذا الاستطلاع الأخير، شعر 86% مـن العائديـن إلى مناطق النظام أو مناطق الإدارة الذاتية/ قسـد بأن الواقع الذي ينتظرهم هناك يشـبه تصوراتهم عن الوضع عندما قرروا العودة، ما يعني بأن القنوات غير الرسـمية كانت كافية بالنسـبة للعائدين، أو أن العائدين عادوا إلى سوريا نتيجة عوامل الطرد في المجتمعات المضيفة (مثل الحرمان الاجتماعي الاقتصادي، ومعاناتهم من مشكلات مع الاندماج، وهموم متعلقة بالحماية، أو عمليات الإعادة القسرية/الإجبارية الصريحة) و/أو بسبب قلة التوقعات المتعلقة بالظروف التي تنتظرهم في مجتمعاتهم الأصلية.

أشار الاستطلاع إلى أن العائدين شعروا، على الأقل على مستوى فردي، بقدرتهم على اتخاذ قرارات فردية مبنية علـى معلومـات نسـبية حول العودة، حتـى في حال عـدم نصحهم للآخريـن بالانضمام إليهم في المسـتقبل المنظـور. فـي الواقع، ذكر الغالبيـة العظمى من العائدين بأنهم لن ينصحوا الآخريـن بالعودة، بواقع 85% في مناطـق النظـام، و91% فـي مناطـق الإدارة الذاتيـة/ قسـد، حيث أشـار هؤلاء إلـى تلك الفكرة في سـياق الاستطلاع.

قد يعود أحد أسـباب ذلك إلى أن جميع المشـاركين العائدين تقريباً ذكروا بأن قرارهم بالعودة قائم على ظروف فردية. وذكر أكثر من 61% بقليل أسـباب شـخصية، مقارنة بـ31% ممن ذكروا الأسـباب الاقتصادية، وأشـار 29% إلى أسـباب اجتماعية، فيما أشـار 22% منهم إلى عدم القدرة على الاندماج في المجتمع المحلي الذي نزحوا إليه.

الإصلاح السياسي والدستوري

وبالنظر إلى الوضع الحالي لسـوريا التي انقسـمت إلى ما لا يقل عن أربع مناطق رئيسـية للسـيطرة، تحكمها هيئات حكم مختلفة و/أو جماعات مسـلحة، سـواء النظام، أو الإدارة الذاتية/ قسـد، أو هيئة تحرير الشـام، أو الجماعات المدعومة من تركياً، فإنه أصبح من غير المستغرب أن يبدو على السوريين الانقسام حول آفاق مستقبل سوريا وشكل هذا المستقبل.

فعلى سـبيل المثال، أعربت غالبية ضئيلة في عموم مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية/ قسـد عن إيمانها بأن الوضع الحالي يمكن أن يؤدي إلى تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ منفصلة في المستقبل (55% في مناطق النظام، و50% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد).

ولكن بالنسـبة للغالبية يعتبر ذلك مجرد انعكاس للوقائع الحالية على الأرض بدلاً من حل مرغوب للنزاع: إذ إن 17% فقط في مناطق النظام أشاروا بأنهم "مقتنعين بذلك.. بوصفه حلاً مستقبلياً"، مقارنة بـ47% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد. إنه من الأهمية بمكان أن يرى نصف المشاركين تقريباً في شمال شرقي سوريا في ذلك حلاً على الرغم من أن بعد النظر لم يتضح بشكل دقيق ومباشر من خلال نتائج الاستطلاع، ويمكن أن يتطرق ذلك إلى التركيبة السكانية العرقية/الطائفية المختلفة في شـمال شـرقي سوريا (والتي تشـمل أقلية كردية مهمة في محافظات حلب والحسكة والرقة) أو أن يعبر عن تفضيل المجتمعات المحلية لسيطرة الإدارة الذاتية على جزء من البلاد مقابل سيطرة النظام على كامل سوريا.

كان الحل الأكثر شعبية بالنسبة للسوريين في كلا الموقعين اللذين خضعا للاستطلاع هو تغيير النظام حتى يستطيع البلد "التوصل إلى سلام مستقر والبدء بعملية إعادة البناء": إذ ذكر 57% من المشاركين في مناطق النظام، و55% في مناطق الإدارة الذاتيـة/ قسـد، بأن تغيير النظام ومحاسـبة مرتكبـي الانتهاكات في زمن الحرب يعتبر خطـوة إيجابية للمضي قدما بالنسبة لسوريا.

وفي الوقت نفسـه، شـملت الحلول الأخرى التي تصورها المشـاركون محاسـبة وإزاحة القادة الفاسدين من كل الأطراف (55% في مناطق النظام، 44% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسـد)، أو سياسـات التسـامح، والمصالحة واستمرار الوضع الحالي الراهن (17% في مناطق النظام، و14% في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد).

ولكن كيف يمكن للسـوريين المضي قدما نحو تحقيق هذه الأهداف؟ نتيجة لأسـاليب التأخير من قبل النظام ومحاولات روسـيا الساعية لخلق عمليات سياسـية موازية من خلال مسار أستانا، لم يعد أغلب السوريين يؤمنون بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بشـكلها الحالي، على الرغم من أن المشـاركين في شمال شرقي سوريا يرجحون، بنسبة تعادل الضعفين، أن يكونوا صورة إيجابية عن العملية مقارنة بمن يعيشون في مناطق النظام. وهنا ذكر نحو ربع المشاركين بأن العملية السياسـية الحالية "واضحة وسـتفضي في نهاية الأمر إلى حل شـامل"، مقارنة بـ14% فقط ممن ذكروا ذلك في مناطق النظام.

الشكل 20. هل ترى بأن المسار السياسي الحالي جدي ويمكن أن يسهم في إنهاء النزاع والتوصل إلى حل للمشكلة السورية؟

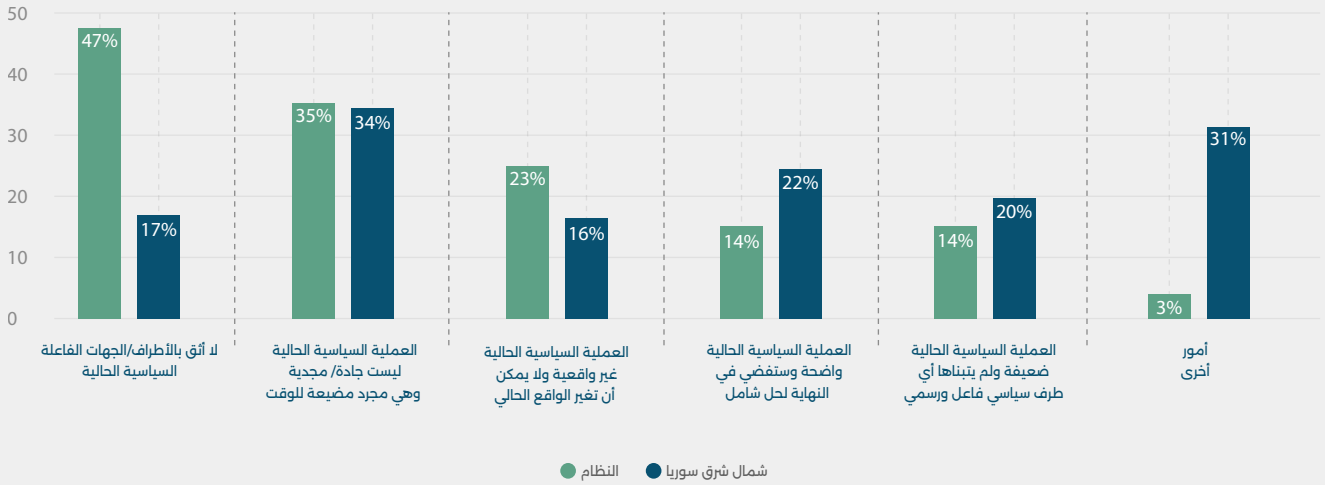

مع تجميد الصراع وعدم خروج العملية السياسية من عنق الزجاجة، لايزال العديد من السوريين يكافحون من أجل الشعور بالتفاؤل بشأن مستقبل البلد.

مرة أخرى، أشارت أكبر نسبة من المشاركين في مناطق النظام بأن المستقبل الأفضل والأكثر إشراقاً والذي ينتظر البلد يعتمد على تغييرات نظامية في الوضع الراهن، والمقصود بذلك تغيير النظام، حيث يتفق 38% مع العبارة القائلة بإن: "مستقبل سوريا المشرق يرتبط بالتخلص من الحكام الحاليين".

وقد أشار إلى الشيء نفسه نسبة أصغر قليلاً في شمال شرقي سوريا، أي ما يصل إلى 32%.

ولكن، لعل الأمر الأشد إثارة للقلق هو النسبة الكبيرة من المشاركين الذين قدموا إجابات سلبية بصورة مدوية. ذكر خمس المشاركين بأن مستقبل سوريا "سيكون أسوأ من الوضع الذي كان في عام 2011"، في حين عبر 14.5% عن إيمانهم بأنهم "لن يصلوا إلى أي مستقبل مشرق".

انعكاساً للمؤشرات السلبية الأخرى في عموم الاستطلاع، بلغ التشاؤم نسبة مرتفعة في مناطق النظام ومقارنة بذلك، ذكرت النسبة الأكبر من المشاركين في مناطق الإدارة الذاتية/ قسد (39%) بأن مستقبل سوريا سيكون إيجابياً "بصرف النظر عن مدى سوء الظروف الحالية".

الشكل 21. كيف تتصور مستقبل سوريا؟

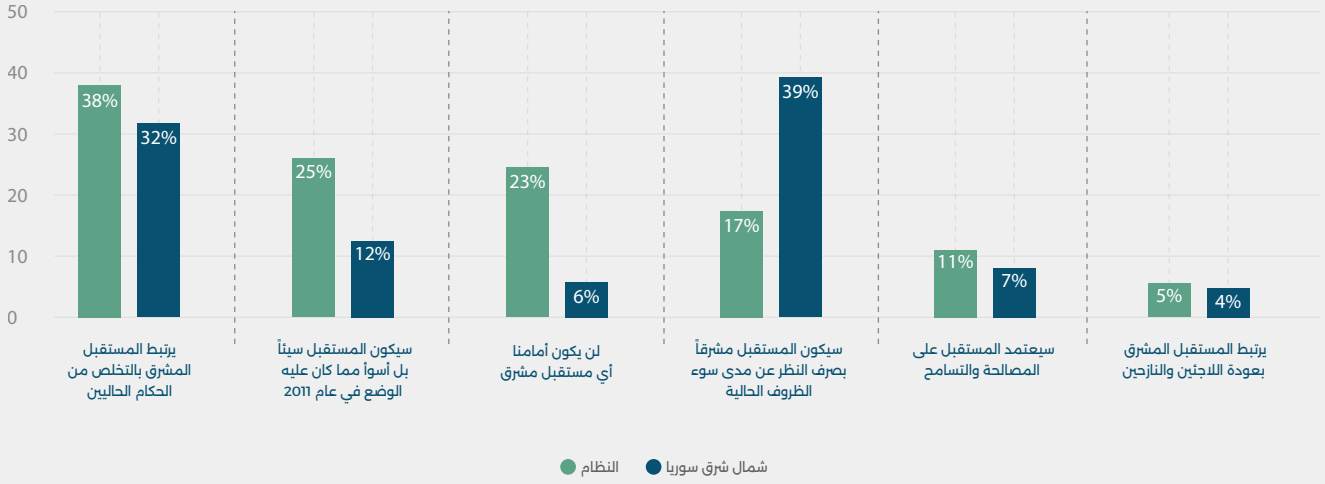

الخاتمة

قدمت سنوات من الاستشارات والاستطلاعات التي قامت بها الرابطة السورية لكرامة المواطن بين السوريين داخل البلد وخارجه خارطة طريق للسياسيين الأجانب، والدول المضيفة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتعالج كلاً من الاحتياجات الحالية والأولويات بالنسبة للمهجرين السوريين، ولكن أيضاً لتطوير أساس راسخ من أجل حل سياسي دائم ومستمر للنزاع في سوريا، كما هو موضح في خارطة الطريق لبيئة آمنة في سوريا التي قدمتها الرابطة السورية لكرامة المواطن.[18]

إن نتائج هذا الاستطلاع الأخير لم تؤد إلا إلى تعزيز الحاجة إلى خارطة الطريق هذه. لم يتغير من الأمور سوى نسبة قليلة على الأرض على المستويين العسكري والسياسي، كما لم تعالج الأسباب الأساسية للانتفاضة الشعبية التي خرجت عام 2011 وما تلاها من نزاع. ومع انصراف الاهتمام الدولي بعيداً عن سوريا في الوقت الحالي، عبرت الآراء والتجارب التي تحدث عنها سوريون في مناطق النظام ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية/ قسد في شمال شرقي سوريا عن التكلفة البشرية والأخلاقية لعدم العمل من أجل إحداث تغيير إيجابي والعمل على تغيير الوضع الراهن، بالإضافة إلى زيادة احتمال ظهور موجات جديدة للنزوح والهجرة.

أصبح السوريون في كل مناطق البلد أفقر من أي وقت مضى، إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأننا عبر معالجة الفقر والمؤشرات الاقتصادية، سندفع ملايين اللاجئين والنازحين من بيوتهم للتفكير فجأة بالعودة إلى ديارهم.

من الأمور الواضحة بشكل جلي من خلال نتائج الاستطلاع بأنه من دون تغييرات نظامية على النظام وأجهزته الأمنية بالإضافة إلى التغيرات في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية داخل البلد، لن يعود اللاجئون والنازحون إلى بلدهم بأعداد غفيرة، بل على العكس، سيغادر البلد المزيد من السوريين. يعتبر إصلاح القطاع الأمني، الذي كان في وقت من الأوقات حجر الأساس في القرار الأممي رقم 2254، أحد أهم الحلول المستقبلية في سوريا أمام اللاجئين والنازحين، بالإضافة إلى هؤلاء السوريين الذين لم ينزحوا من بيوتهم لكنهم يعيشون في ظل انعدام الأمن والفساد والاحتكار الذي يرسم معالم الحياة في سوريا التي يسيطر عليها النظام.

على الرغم من تضخيم الأمور حول العدالة الانتقالية، والعفو عن المعتقلين وغيرها، فإن عدم ظهور أي تغير واضح ومجدي في سلوك النظام، بالإضافة إلى عدم رغبة اللاجئين والنازحين بالعودة إلى بلدهم خلال المستقبل المنظور، يعني بأن الوضع قد يصل إلى مرحلة الكتلة الحرجة في المستقبل، حيث سيغادر مزيد من السوريين البلد، سواء هرباً من العنف والاضطهاد أو انعدام الاستقرار، أو الفقر، وسيكون عدد المغادرين أكبر من عدد العائدين. تشير القصص الواردة من ليبيا عن أجيال جديدة من اللاجئين السوريين هم أصغر من أن يتذكروا أسوأ أيام النزاع، وهم يصعدون على متن "قوارب الموت" في البحر المتوسط، إلى عدد كبير من المخاطر التي بات السوريون على استعداد لتعريض أنفسهم وأهلهم لها بحثاً عن حياة أفضل.

[18] الرابطة السورية لكرامة المواطن، خارطة الطريق لبيئة آمنة في سوريا: تحقيق بيئة شاملة ومستدامة من أجل عودة المهجرين السوريين، 16 تشرين الثاني 2022 < https://syacd.org/ar/safe-environment/ > تم الاطلاع بتاريخ 7 أيار 2024.

التوصيات

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

- إن استمرار عدم وجود بيئة آمنة يعتبر دافعاً رئيسياً لنزوح اللاجئين والنازحين السوريين وأعظم عقبة تهدد عودتهم بشكل آمن وطوعي وكريم. ونتيجة لذلك، يجب على الجهود الدبلوماسية ¬المتواصلة، بالإضافة إلى الضغط الاقتصادي والسياسي، أن يعطيا الأولوية للخروج بخارطة طريق واقعية من شأنها خلق "بيئة آمنة" أمام كل السوريين.

- الإسهام في إقامة آليات رسمية ضمن عملية جنيف السياسية لتشمل بشكل مباشر وفعال المهجرين السوريين، ولجعل حقوق المهجرين السوريين جزءاً لا يتجزأ من الحوارات التي تدور حول مستقبل سوريا. يجب لتلك الآليات أن تضمن المشاركة -المباشرة للمهجرين السوريين في تحديد شروط العودة الآمنة الطوعية الكريمة، بالإضافة إلى تحديد البيئة الآمنة.

- المشاركة بشكل فعال في المفاوضات التي تترأسها الأمم المتحدة ودعمها بموجب القرار الأممي رقم 2254، والتركيز على خلق بيئة آمنة لكل السوريين، مع وجود إشراف دولي متين وضمانات قوية. دعم المبادرات الرامية لإصلاح القطاع الأمني داخل سوريا على اعتبار أن ذلك جزء من المفاوضات الأوسع للسلام، وضمان أن تؤدي تلك الإصلاحات لتحسينات ملموسة في الأمان والحوكمة.

- ضمان مشاركة المهجرين السوريين مشاركة فعالة ومجدية في عمل مكتب المبعوث الخاص ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وخاصة فيما يتصل بالشروط الأدنى للعودة بالإضافة إلى سياسات العودة أو آلياتها.

- زيادة تمويل دول الجوار المضيفة لضمان توفر معايير معيشية مناسبة وخدمات ملائمة للاجئين خلال فترة نزوحهم، ولكن مع ضمان منع تسييس اللاجئين في تلك الدول المضيفة وتجريدهم من إنسانيتهم. إن حصول اللاجئين على ظروف عيش ملائمة في دول الجوار يصبح صعباً كلما امتدت فترة النزاع وطال أمد الأزمة

- إبقاء العقوبات الموجهة بوصفها أدوات أساسية لمواصلة الضغط على النظام السوري وأهم حلفائه والبدء بإجراء تغييرات مهمة في الظروف الأمنية، والمشاركة في مفاوضات سياسية مجدية يمكن أن تؤدي إلى حل دائم وشامل، ومنع أي تصعيد أو نزوح للسوريين، وضمان تسليم المساعدات مباشرة لجميع المناطق في البلد. تعزيز التعاون الدولي بشكل أكبر لمعالجة الأزمة السورية بشكل شامل. ويشمل ذلك مواءمة السياسة المتعلقة بالعقوبات، وإعادة التوطين، وتمرير المساعدات عبر الحدود.

- العمل بشكل فاعل على التصدي للروايات المضللة التي تصور سوريا على أنها منطقة آمنة بعد النزاع وجاهزة لاستقبال اللاجئين العائدين ولإعادة الإعمار/ ولخطط التعافي المبكر. رفض التوجهات المخصصة والجزئية نحو بيئة آمنة في سوريا، من شأنها إضفاء الشرعية على الوضع الراهن.

- تقييم السياسات بشكل نقدي وتعديلها كونها تشجع على العودة المبكرة للاجئين السوريين، وضمان مواءمتها مع الواقع على الأرض ومع معايير الحماية الدولية. تقديم مساعدة قانونية للاجئين السوريين في أوروبا، والتي تشمل دعم طلبات اللجوء ومقاومة حالات الإعادة القسرية.

مكتب المبعوث الخاص

- التسليم والتفاوض على آلية تكفل الحقوق والحد الأدنى من شروط العودة التي عبر عنها اللاجئون والنازحون بأنفسهم بوصفها جزءاً أساسياً من أي حل سياسي وعناصره الفردية¬، كدستور جديد وانتخابات تتسم بالمصداقية.

تركيا ولبنان

- اســتخدام الموقف الاســتراتيجي للدعوة إلى حل سياسي قابل للتطبيق في ســوريا والتعاون مع الدول الأخرى بشــأن استراتيجيات طويلة المدى من شــأنها أن ترفع مستوى إنشاء بيئة آمنة لجميع السوريين كشرط أساسي لعودة آمنة وكريمة وطوعية للمهجرين السوريين.

- ضمان القدرة على تحمل تكاليف الخدمات، والمســاعدات، والحقوق القانونية، بالنســبة للاجئين، والعمل على توفير مستمر من الرعاية لتلك المجتمعات منعاً لحالات العودة المبكرة وغير الآمنة.

- تقييــم فعاليــة برامج الاندماج بالنســبة للاجئين الســوريين بشــكل دوري لضمــان تلبيتها لاحتياجات الســكان المستهدفين بشكل فعال.

- منع تســييس اللاجئين والعمل على محاربة خطاب الكراهية الذي يجرد اللاجئين من إنســانيتهم والســلوك الذي يعاديهم، والذي يتسبب بظهور آثار نفسية سلبية يمكن أن تؤدي إلى عودة مبكرة وغير آمنة.

- إدارة أمن الحدود بطريقة تحترم حقوق الإنسان، وتوفير ممرات آمنة للاجئين الذين هم بحاجة ماسة لها.

المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية

- تعزيــز الجهــود لإبقــاء الأزمة الســورية ضمن الخطــاب العالمي، وتســليط الضــوء على الاحتياجات الإنســانية المستمرة وغياب الظروف الآمنة بالنسبة للعائدين. مواصلة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والتبليغ عنها، والتركيز على حالات الاعتقال العشوائية، والإخفاء القسري ومحنة النازحين في الداخل.

- المناصرة والعمل على تأمين تســوية سياســية شاملة لســوريا، بحيث تشــمل الآليات المعنية بتحقيق شروط العودة للاجئين والنازحين كي يتمكنوا من العودة بأمان إلى بلدهم وبصورة طوعية وكريمة.

- تقديم المساعدات للاجئين والنازحين داخل سوريا وفي دول الجوار ومناصرتهم، والتعاون من أجل الضغط على الدول المضيفة والمانحين والعناصر السياسية الفاعلة لزيادة المساعدات والحماية بالنسبة للسوريين في حالة النزوح، ومناصرة فكرة زيادة الأماكن المخصصة لإعادة التوطين.

الرابطة السورية
لكرامة المواطن

www.syacd.org